



أتاتوركية القرن العشرين

يوسف ابراهيم الجهماني

فات عن قسم الأرشيف والدراسات
والتوثيق في دار حوران.





أتاتوركية القرن العشرين

- سلسلة ملفات تركية
- (5) أتاتوركية القرن العشرين
- يوسف ابراهيم الجهماني
- الطبعة الأولى: عام 2000.

- الناشر: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ هاتف: 6713079

ص.ب: 32105.

أتاتوركية القرن العشرين

يوسف ابراهيم الجهماني



مصطفى كمال

مصطفى كمال أتاتورك

وُلد مصطفى كمال في مدينة سالونيك عام 1881، في أسرة فقيرة، وفي حي عامر باليهود. كان أبوه تاجر أخشاب، وكان يرغب في أن يخلفه ابنه في احتراف التجارة، بينما أصرت والدته على إعداده ليصبح واعظاً. إلا أن وفاة والده المبكرة اضطرته إلى ترك دراسة الدين التي أجاد فيها، من أجل أود الأسرة. لاحقاً، وبعد أن تحسنت الظروف رفض العمل بمهنة التجارة، واصفاً إياها بأنها حرفة لا تليق إلا باليهود والأرمن واليونان، ومَن مِن شاكلتهم، واختار مهنة الجيش. توفي في مدينة اسطنبول في 10 تشرين الثاني /نوفمبر 1938.

أصبح أول رئيس جمهورية لتركيا في عام 1923 وحتى وفاته. ويعتبر مؤسساً للجمهورية التركية. حصل على كنية أتاتورك (أب الأتراك) من المجلس الوطني التركي العظيم في عام 1934.

درس التعليم العسكري المتوسط في مدينة سالونيك التابعة لولاية بيتول. وتخرج في الكلية الحربية (المدرسة العسكرية العليا) في موناستر، في وقت كانت فيه اليونان قد احتلت جزيرة كريت، ولم يسَع تركيا إلا إعلان الحرب عليها.

في هذه الأثناء برز نجم مصطفى كمال ، الذي كان يقاوم بفطرته كل سلطان، فأخذ يُمارس الخطابة في زملائه الطلاب، ويحدثهم عن الوطن وكيفية إنقاذه من براثن الأجنبي ومن فساد حكم السلطان .. كما أخذ يدبلج المقالات الحماسية في معاني الحرية والوطنية وينظم الشعر الملتهب بنيران المشاعر الوطنية. وأخيراً وقع عليه الاختيار ليسافر إلى كلية

الأركـان العليـا في القسطنطينيـة. وفي كـانون الثـاني / ينـاير مـن عـام 1905 تخرج في أكاديمية الأركان العليا.

في الكلية تشكلت جمعية ثورية، عُرفت باسم "الوطن". كان مصطفى كمال في عداد أعضائها. أقسم أعضاء هذه الجمعية على المضي في محاربة الفساد ومكافحة استبداد السلطان وإنشاء حكومة دستورية يختارها برلمان شعبي، تكون مهمتها تحرير الشعب من رجال الدين وتحرير النساء من الحجاب ونظام الحريم. ومن إحدى جلسات هذه الجمعية السرية، اقتيد مصطفى كمال مع نفر من الضباط إلى السجن الأحمر في القسطنطينية، أُرسل على إثرها، كعقوبة له، ليخدم في جيش السلطان في دمشق. وكانت أول مهمة نفذها هنالك المساهمة في إخماد الثورة الدرزية، التي كانت مشتعلةً آنذاك ضد السلطنة العثمانية.

بعد عودته إلى تركيا، خَدَم مصطفى كمال في سالونيك، حيث أخذ ينشط في منظمة "الاتحاد والترقي"، التي كانت اجتماعاتها تقام في بيوت اليهود المنتمين للجنسية الإيطالية والجمعيات الماسونية الإيطالية، إذ كانت جنسيتهم هذه تحميهم ـ بحكم المعاهدات والامتيازات الأجنبية ـ من الخضوع لأوامر القبض التي يُصدرها السلطان، ومن تفتيش البوليس لمنازلهم، أو محاكمتهم أمام المحاكم التركية. وكان بعض أعضاء هذه الجمعية الأتراك قد انضموا إلى جماعة "الماسون" ـ البناؤون الأحرار ـ واستعانوا على تأليف جمعيتهم وتنظيمها باقتباس أساليب المنظمات الماسونية. وأصبح مصطفى كمال عضواً في لجنة "الوحدة والتقدم"، التي ما إن علم بأنها فرع من فروع "النيهليست" الدولية، التي تضم أشتاتاً من الناس يتحدثون عن اضطهاد الروس لليهود، حتى انسحب منها ، وكان ذلك بعد ثورة تركيا الفتاة التي قامت عام 1908. وأخذ، منذ ذلك الحين، يسيطر عليه اعتقاد مفاده أن هذه الجمعية (الاتحاد والترقي)، هي جمعية

جعجعة دون طحين، يكثر فيها القول ويقل الفعل، في حين كان هو يُريد حقائق لا نظريات، يريد أعمالاً تُنفذ، لا أقوالاً تقال. لذا لم يُظهر أي احترام لزعماء الجمعية، بل كان على الدوام يتشاجر معهم جميعاً: مع "أنور" .. و"جمال" .. و"يافيد" اليهودي الأصل.. و"طلعت" الدب الكبير، الذي كان موظفاً صغيراً في دائرة البريد. ومنذ البداية أخذ مصطفى كمال يُعامل زعماء هذه الجمعية، السابقي الذكر، جميعاً في تعال وخيلاء. لذا حرص زعماء الجمعية على إبقائه خارج الدائرة السرية. وفي مرحلة أوج الصراع بين السلطان وحركة تركيا الفتاة، واشتداد حدة التدخلات الأجنبية بشؤون السلطنة (أخذت ألمانيا تُضيق الخناق على تركيا، واحتلت النمسا منطقة البوسنة والهرسك، وضمت اليونان إليها جزيرة كريت، وأعلنت بلغاريا استقلالها التام بمساعدة روسيا، وقامت الثورات في ألبانيا وفي البلدان العربية)، أُرسل مصطفى كمال إلى شمال إفريقيا في مهمة لدراسة أحوال الحامية التركية في طرابلس وكتابة تقرير بخصوص ذلك.

بعد انتصار ثورة الـ"اتحاد والترقي"، عاد مصطفى كمال لينشط في العمل العسكري، وأخذ يبذل مجهوداً كبيراً، في تنظيم الطوابير وإلقاء المحاضرات، وأخذ يَدرس التاريخ الحربي لحملات نابليون و"مولتكة"، القائد الألماني العسكري المشهور.

لم يمض وقت طويل حتى أصبح، وهو في الثلاثين من عمره، قائد أركان حرب الجيش المقدوني الثالث. ومع ذلك لم ترق هذه الثورة لمصطفى كمال، التي وجدها دون طموحاته، كما ضاق ذرعاً بتدخل الدول الكبرى فيها وبشؤون تركيا، وأصبح من بين الضباط الساخطين، المتأهبين لإحداث القلاقل. وكانت خطته ترمي إلى تأليف حكومة وطنية صالحة وإبعاد كل نفوذ أجنبي، وقد اتخذ لخطته هذه شعاراً هو "تركيا للأتراك".

ونتيجة لذلك أُبعد عن عمله العسكري المباشر، وانتدب للعمل في ديوان الوزارة.

في عام 1911، أوفد إلى طرابلس للعمل ضمن صفوف الحامية التركية لصد هجمات الإيطاليين، الذين أنزلوا حملة عسكرية في ميناء طرابلس واستولوا على المدينة. وفي هذا العام أعلنت حكومة الجبل الأسود الحرب على تركيا، فإذا بدول البلقان المسيحية تتحد كلها، لأول مرة في تاريخها، ضد تركيا. الأمر الذي جعل الحكومة التركية تسحب قواتها من طرابلس وتُعلن استقلالها، وعاد الضباط الأتراك كلهم إلى وطنهم ، ومن ضمنهم كان مصطفى كمال، لأن العدو أصبح على الأبواب.

كان للجهود الكبيرة التي بذلها القادة العسكريون الأتراك الدور الكبير في تحرير تركيا من القوات الأجنبية التي كادت تستولي على أغلب المدن التركية، على الرغم من الخلافات الكبيرة التي نشبت بينهم حول التكتيك الواجب استخدامه لذلك، ولا سيما بين أنور باشا ومصطفى كمال.

حارب مصطفى كمال في جبهات القتال ضد إيطاليا بين عامي 1911 و1912، وعلى جبهة البلقان الثانية عام 1913. وعلى الرغم من إبدائه مهارة عالية في قيادة العمليات العسكرية في جبهات القتال، إلا أن أنور باشا وزعماء "الاتحاد والترقي" الآخرين، كانوا يعتبرونه من العناصر المشاغبة والخطرة على السلطة الجديدة، لذا فما كان منهم إلا أن أبعدوه عن تركيا بتعيينه ملحقاً عسكرياً في صوفيا.

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى استدعي إلى تركيا للمساهمة في هذه الحرب. وفي هذه الحرب أبدى مصطفى كمال قدرة عالية على إدارة العمليات العسكرية في القطاعات التي حارب فيها، لدرجة أن كفاءاته كانت تُدهش الجنرالات الألمان، الذين وصفه أحدهم قائلاً: "إن مصطفى كمال ضابط نشيط صافي الذهن، يقرر كل شيء معتمداً على ذاته، ويعرف

بالضبط ماذا يُريد". وتقديراً له على المعارك التي خاضها ضد الإنكليز وانتصر فيها، في عام 1915، مُنح رتبة جنرال ونال لقب الباشوية. ومنذ ذلك الحين أصبح شخصية مرموقة، يُحسب لها الحساب. وأطلقت عليه الصحف حينها لقب "منقذ الدردنيل والعاصمة".

لم يُمرر مصطفى كمال انتصاراته هذه مرور الكرام، فقرر أن يُرغم الساسة على الإصغاء إليه، وأن يفرض آراءه على أولئك "الجرذان"، كما كان يُسميهم، ليساهم في قيادة البلاد. فحسب رأيه، وإذا كان لابد من استخدام الأجانب، فيجب أن يكونوا موظفين لا أكثر يأتمرون بأوامر الأتراك. وفي هذه الأثناء أخذ الرأي العام التركي ينحاز لآرائه. إلا أن أنور باشا سرعان ما تحسس الخطر المتأتي من بقاء مصطفى كمال في "المقهى السياسي"، فأوكل إليه قيادة جبهة القوقاز، إمعاناً بإبعاده.

هنالك أعاد مصطفى كمال تنظيم وحداته العسكرية وبث الروح فيها، بعدما كانت تعج بالفوضى والاضطراب وفساد القادة، الأمر الذي ساعده على الانتصار على الروس، وساهم في ذلك أن الروس أجّلوا الهجوم الذي خططوا لشنه في ربيع عام 1917 إلى أجل غير مسمى.

وعندما شاع أن الإنكليز يعدون العدة لشن هجوم عن طريق سوريا، نُدب مصطفى كمال لتولي قيادة الجبهة السورية. إلا أن خلافات كانت قد نشبت بينه وبين أنور والقادة الألمان حول الخطط العسكرية الواجب اتخاذها، الأمر الذي جعله يقدم استقالته، ولم تُفلح الجهود التي بُذلت لثنيه عن ذلك.

عاد ثانية إلى العاصمة ليعيش حياة البطالة. وهنالك أخذت الشخصيات المعارضة لنهج أنور تلتف حوله، الأمر الذي جعل الأخير يوفده إلى ألمانيا ضمن وفد رسمي يرأسه ولي العهد الأمير وحيد الدين. وخلال هذه المهمة حاول مصطفى كمال أن يعقد حلفاً مع الأمير وحيد

الذين ضد أنور وجمال وطلعت. إلا أن جهوده باءت بالفشل نظراً لعجز الأمير.

وبعيد عودته من ألمانيا كانت الظروف على الجبهة السورية في أشد حالات التعقيد، نظراً للهزائم التي مُنيت بها القوات التركية والألمانية، ولأن العرب بزعامة الأمير فيصل بن الحسين ملك الحجاز، كانوا قد انضموا إلى الإنكليز، وأخذوا يرفعون راية التمرد والعصيان. وبهدف إبعاد مصطفى كمال عن العاصمة، مرةً أخرى، تم تكليفه بقيادة الجبهة السورية. وهنالك أخذ مصطفى كمال يُحاول إعادة الحياة للقوات التركية المنهارة والمشتتة، باذلاً قصارى جهده في سبيل تحويل الفوضى والاضطراب إلى نظام، في وقت أجمعت فيه كل التقارير على أن الإنكليز يستعدون لشن هجومهم الحاسم، وكان ذلك في أيلول/سبتمبر 1918. إلا أن جهوده هذه لم تكلل بالنجاح، نظراً لاختلال موازين القوى. وما كان إلا أن تقدمت جيوش الحلفاء في العمق التركي واحتلت العديد من المناطق والمدن. وفي هذه الأثناء كان كل من أنور وجمال وطلعت قد فروا خارج البلاد. وأمام تطور الأمور على هذا المنحى سلم مصطفى كمال قيادة الجبهة السورية إلى الضابط الذي يليه وعاد إلى اصطنبول.

في ذلك الوقت، كانت قد تحطمت الإمبراطورية العثمانية وتفككت إلى أجزاء صغيرة .. وانسلخت عنها: مصر، وسوريا، وفلسطين، وبلاد العرب الباقية .. وباتت تركيا ذاتها عزلاء، لا حول لها ولا قوة، خاضعة لسيطرة العدو المنتصر وقبضته الحديدية .. وانهارت الإدارة الحكومية انهياراً تاماً.

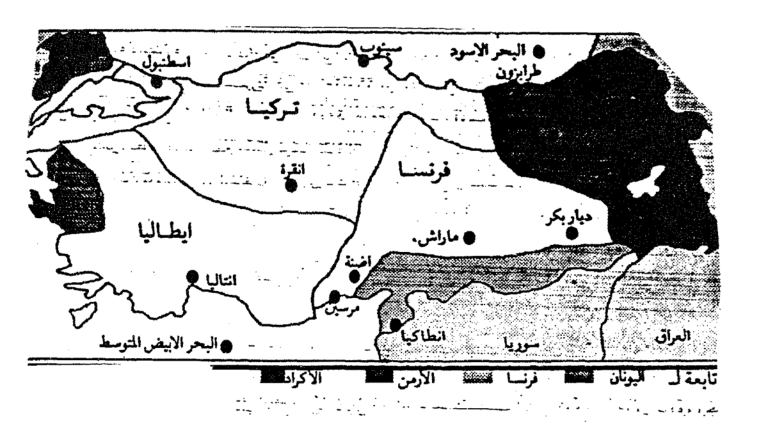
في العاصمة، عكف مصطفى كمال على تشكيل حزب سياسي جديد، بعد أن انفكت دعائم جمعية "الاتحاد والترقي"، حزب ينادي باستقلال تركيا والسيادة التامة لها على الأراضي التركية.

في عام 1919 تزعم مصطفى كمال حركة التحرر الوطني في الأناضول التي قامت بالثورة الكمالية، وعرفت بالثورة البرجوازية الوطنية التركية ضد الإمبريالية. بدأت هذه الثورة بعد اندحار تركيا في الحرب العالمية الأولى، التي كان من نتائجها أن تفقد الدولة العثمانية استقلالها الوطني، وأن تصبح الحكومة المركزية والسلطان واقعين تحت سيطرة دول وقوات الحلفاء.

انطلقت بؤرة هذه الثورة من الأناضول، وهنا في الفترة الواقعة بين نهاية 1918 وبداية 1919، انطلقت حركة شعبية عشوائية ضد الحلفاء (بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) الذين بدأوا احتلال تركيا جزءاً جزءاً، وتحولت هذه الحركة الشعبية بعد احتلال اليونان لإزمير في 15 أيار/ مايو 1919، إلى حرب تحرير وطنية تزعمها مصطفى كمال. هذا الاحتلال الذي أشعل لاحقاً ما سمي بالحرب اليونانية - التركية (1919 - 1922)، التي دارت بين حركة التحرير الوطني وقوات الجيش اليوناني، بعد اندحار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتوقيع معاهدة "سيفر"*

* وقعت معاهدة "سيفر" من قبل الحكومة المقيمة في اصطنبول، التابعة للسلطان وحيد الدين، في وقت كان فيه مصطفى كمال يقود "حرب التحرير الوطنية" في الأناضول ويحذر من المساس بوحدة الأراضي التركية. وكانت هذه المعاهدة قد أفقدت تركيا أجزاء من أراضيها أعطيت للأغلبيات، التي تقطنها، من أرمن وأكراد ويونانيين. وأبقت هذه المعاهدة بيد تركيا مدينة اصطنبول وقطعة صغيرة من الأناضول، مع ابقاء المضائق بيد الحلفاء، على أن تشرف عليه لجنة دولية، والسماح لكل سفن الدول الأخرى المرور عبرها حتى أثناء الحروب. وفي تراقيا الشرقية تترك فقط لتركيا منطقة تشاتالجة، فيما تُعطى لليونان الأراضي الواقعة إلى الغرب من خطٍ يمتد من شرق ميديا على البحر الأسود إلى بويوك تشيكمجيه، عند بحر مرمرة. وفي مقاطعات شرق الأناضول، تتأسس دولة أرمينيا المستقلة، ويُمنح حكم ذاتي تحت اسم كردستان في مناطق من جنوب شرق تركيا. وتُعطى إزمير وضواحيها لليونانيين، مع تأسيس برلمان فيها خلال ستة أشهر. وفي حال إقرار هذا البرلمان الوحدة مع اليونان، تُضاف إلى الأخيرة أجزاء من بحر ايجة. وتنص المعاهدة على تسريح الجيش العثماني، وتسليم السلاح والأسطول، وعدم تجاوز عدد الجيش الجديد الخمسين ألفاً. كما تدعو المعاهدة إلى تخصيص جزء من مداخيل الدولة لسد نفقات الاحتلال وتسديد ديون الحرب واشراف لجنة أجنبية على المالية العثمانية واحياء الامتيازات الأجنبية، كذلك وضع المرافئ والسكك الحديدية تحت اشراف دولي. (المصدر - شؤون تركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، خريف 1993، العدد التاسع، ص.ص. 38 - 39.). (أنظر الخريطة رقم 1).

في عام 1920، التي قام المنتصرون بالحرب بتقسيم الإمبراطورية العثمانية وفقها، وبالتحديد الأراضي التركية. كما قاموا باحتلال المضائق والمناطق الشرقية وعدة مناطق من الأناضول، ووضعوا جميع هذه المناطق تحت سيطرتهم، بما فيها العاصمة اصطنبول.



تقسيم تركيا تبعاً لاتفاقية "سيفر"

وفي 15 أيار/ مايو 1920 وبقرار من الدول الأربع العظمى (بريطانيا العظمى، فرنسا، إيطاليا، الولايات المتحدة) قامت القوات اليونانية بعملية إنزال في ميناء إزمير. وفي ذات الوقت أقدمت الدول العظمى من خلال مؤتمر باريس للسلام (1919 ـ 1920) على صياغة مشروع معاهدة مع

السلطنة العثمانية، تقضي بتقسيم تركيا والسيطرة على شعبها. إلا أن الثورة الكمالية التي نشبت آنذاك أعاقت تنفيذ مثل هذه النوايا.

شكل الفلاحون الأناضوليون أول قوة مسلحة للثورة ـ فصائل فدائية (القوى الوطنية). وهنالك أعداد ليست كبيرة من صفوف البروليتاريا كانت متمركزة بشكل رئيس في المناطق المحتلة من البلاد، وكانت لا تزال ضعيفة ولا تمتلك حزباً خاصاً بها (تشكل الحزب الشيوعي التركي في عام 1920 في مجرى حرب التحرير الوطنية). وكانت الطبقة القائدة للثورة الكمالية هي البرجوازية الوطنية الأناضولية (التجارية خاصة)، التي لها مصلحة بالحفاظ على سلامة ووحدة أراضي البلاد وتشكيل دولة مستقلة. كما لعبت فصائل البرجوازية الصغيرة القتالية دوراً بارزاً في الثورة الكمالية والمثقفون، لا سيما الضباط الذين ينتمون إلى الوسط القيادي التابع للقائد الباشا مصطفى كمال (أتاتورك).

في أيلول/ سبتمبر 1919 أقدم برلمان انبثق من التنظيمات البرجوازية (تجمع الدفاع عن الحقوق) بانتخاب لجنة قيادية برئاسة مصطفى كمال. وبعد ذلك مباشرة أصبح هذا المجلس، انطلاقاً من أنقرة، يقوم بتنفيذ مهام الحكومة المؤقتة في تركيا.

بعد احتلال القوات الأجنبية (آذار/ مارس 1920) للبرلمان في اصطنبول، الذي باشر أعماله في كانون الثاني/ يناير 1920، شكل أعضاء المجلس (23 نيسان/ أبريل 1920) في أنقرة المجلس الوطني التركي، معتبراً نفسه السلطة الشرعية الوحيدة في البلاد. وأصبحت المساهمة مشتركة في قيادة القوات المسلحة التركية منذ أيلول 1921، بين قائد القوات (مصطفى كمال) والمجلس الوطني في الحرب التحريرية ضد القوات اليونانية ـ البريطانية. وإلى ذلك الوقت كانت الحكومة السلطانية في اصطنبول قد فقدت أهميتها ودورها إلى درجة كبيرة. وذهبت محاولاتها

في إخضاع حركة التحرر الوطني هباءً، حتى عندما أخذت تحرك قواتها لهذا الغرض (منظمات رجعية، عصابات الأناضول، وبقايا الجيش العثماني ...إلخ).

في منتصف 1920 أعلنت القوات الاستعمارية بممثلها الجيش اليوناني الحرب المفتوحة ضد حكومة أنقرة، في الوقت الذي باشرت فيه الضغط على حكومة السلطنة في اصطنبول، بعد أن كانت قد أجبرتها على توقيع معاهدة "سيفر" للسلام في عام 1920.

والدول العظمى، حينما لم تستطع تنفيذ مآربها بمساعدة السلطنة العثمانية والقضاء على حركة التحرر الوطنية التركية، قامت في 20 آذار/ مارس 1920 باحتلال اصطنبول، وعلى التوازي مع ذلك تدخلت في أراضي الأناضول، وخولت اليونان القيام بذلك، التي وُعدت باقتطاع جزء هام من الأراضي التركية. وفي 22 حزيران/يونيو 1920 انسحب الجيش اليوناني من إزمير، وعلى الرغم من النكسة التي تعرض لها في المعارك التي خاضها في منطقة اينونو في الفترة الواقعة بين 10 كانون الثاني/ يناير و31 حزيران/ يونيو 1921 من قبل القوات التي شكلها المجلس الوطني التركي في نيسان/ أبريل 1920 في أنقرة، استطاعت القوات اليونانية التحرك في عمق الأناضول حتى منطقة ساكاري ووصلت حتى أنقرة تقريباً، إلا أن قوات الشعب التركي استطاعت أن تلقن المحتلين درساً لا ينسى، وكان لمصطفى كمال، الذي كان حينها يحتل منصب القائد العام لهذه القوات، دور كبير في قيادة هذه الحرب. كما كان لروسيا السوفييتية دور مهم في تأمين القاعدة المادية (اللوجستية) لهذه القوات، ولا سيما بعد توقيع معاهدة "الصداقة والأخوة" بين تركيا وروسيا السوفييتية في 18 آذار/ مارس 1921. ونتيجة لمعارك استمرت 22 يوماً في منطقة ساكاري (23 آب/ أغسطس -

13 أيلول/ سبتمبر 1921) اندحرت القوات اليونانية، الأمر الذي تبعه اندحار الحلفاء.

استطاعت فصائل جيش مجلس الوحدة الوطنية في بداية عام 1921 أن تعيق تقدم القوات الأجنبية، بعد أن أوقعت بها خسائر فادحة. وما أن هل ربيع 1922 حتى كانت قد حررت جميع أراضي تركيا من القوى المحتلة. وفي هذا المجال كان لدور روسيا السوفييتية أثر هام، بما قدمته من دعم معنوي ومادي، حيث كانت أول من اعترف باستقلال تركيا وبحكومة الوحدة الوطنية وعقدت معها اتفاقية تعاون وصداقة في آذار/ مارس 1921*، قدمت روسيا بموجبها السلاح والذخائر والأموال (10 مليون روبل ذهباً).

ومكافأة على الانتصار في المعارك التي دارت في منطقة ساكاري (23 آب/ أغسطس - 13 أيلول/ سبتمبر 1921) قلد المجلس الوطني التركي رتبة مارشال لمصطفى كمال ولقبه بالغازي. فتحت زعامة مصطفى كمال استطاع الجيش التركي أن يدحر المحتلين في عام 1922.

وهكذا استطاع مصطفى كمال "الغازي" أن يحول انكسار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى انتصار لتركيا. ففي حديث له مع ممثل الحكومة الفرنسية، قال له متحدياً: "تستطيعون أن تنالوا سوريا وبلاد العرب، ولكن كفوا أيديكم عن تركيا. نحن نؤمن بحق كل شعب في تقرير المصير والحرية داخل حدود بلادنا الطبيعية، ولا نبغي شبراً واحداً أكثر من ذلك ولا أقل".

---

* تلتها معاهدة وقعت في 16/3/ 1923 وتتكون من اتفاقية صداقة وأخوة، لحقتها معاهدة أخرى للصداقة والحياد (17/12/ 1925).

وفي تشرين الأول/ أوكتوبر 1921 وقعت فرنسا معاهدة سلام مع حكومة المجلس الوطني التركي، أوقفت بموجبها التدخل العسكري ضد تركيا. إلا أن فرنسا بالاشتراك مع بريطانيا العظمى وأمريكا استمروا في احتلالهم لاصطنبول ولم يرغبوا في تحقيق مطالب تركيا. ولم تنسحب اليونان من الأراضي التي احتلتها، وذلك بدعم بريطاني. وفي 30 آب/ أغسطس عام 1922 استطاعت القوات التركية دحر الجيش اليوناني في منطقة دوميبينا، وحررت إزمير في 9 أيلول/ سبتمبر من العام ذاته. وما أن حل يوم 18 أيلول/ سبتمبر 1922 حتى كانت القوات اليونانية قد انسحبت انسحاباً كاملاً من الأناضول.

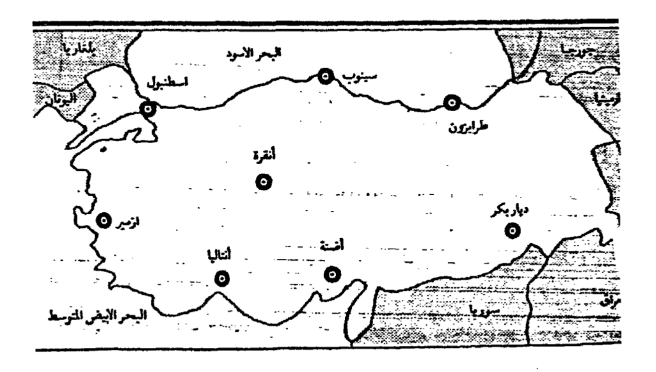
وأمام هذه الانتصارات العسكرية التي أحرزتها "حكومة الظل" في أنقرة، والجيوش التي كان يقودها مصطفى كمال، التي انتزعت بالقوة، بالإضافة إلى الحشد التأييدي الشعبي الكبير، من مختلف المناطق التركية، الذي كان يتمتع به "الغازي" وجوقته من الضباط الأتراك الكبار، كعصمت اينونو، تم إرغام دول الحلفاء على الجلوس خلف طاولة المفاوضات، من أجل إعادة النظر باتفاقية "سيفر"، سابقة الذكر، التي فرضها الحلفاء على حكومة السلطنة القابعة في اصطنبول. وتم إرسال عصمت اينونو، إلى لوزان للتفاوض من جديد مع ممثلي دول الحلفاء، لعقد معاهدة جديدة بينها وبين "حكومة الظل" التركية. أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية جديدة، أتت انطلاقاً من موازين قوى جديدة، كان لمصطفى كمال، الدور الرئيسي بتغييرها لصالح وطنه تركيا.

وهكذا نرى أن مصطفى كمال أراد أن يجعل من تركيا، داخل نطاق حدودها الطبيعية، دولة صغيرة الرقعة، ميسورة الحال، ضمن نطاق الوطن التركي فقط، بعد تخليه عن الإقطاعات التي ضمتها الدولة العثمانية لتركيا، وذلك حسب اتفاقية لوزان. لكنه في نطاق هذه الحدود سيجعل من

نفسه السيد الآمر الحاكم المطلق. فقد كان يؤمن أنه الوحيد القادر على أن يخلق تركيا الجديدة ويُنظم أمورها ويقودها إلى شاطئ النجاح والرفاهية. ومن هنا أتى عدم إيمانه بالديمقراطية، ورفضه بأن تكون المشعل الذي ينير طريق بناء تركيا الحديثة. ففي إحدى المرات وإثر عودته من اجتماع للجمعية الوطنية، انفجر أمام بعض من خاصته السياسية المقربة، انفجر يسب رجال السياسة ويحمل على الديمقراطية، التي سماها "حكم الرؤوس المتعددة المشوشة، أو حكم الحمقى!" ثم خلص من حملته إلى القول بأن نظام الحكم الوحيد الناجع من نُظم الحكم هو حكم الرجل الواحد المطلق اليد! .. ثم صاح وهو يستدير ليسأل الكاتبة والأديبة التركية المشهورة خالدة أديب ـ وكان يدري بتأييدها النظري للديمقراطية ومعارضتها لجميع الطغاة: "ما رأيك أنت؟" .. فأجابته: "لست أفهم ماذا تريد يا باشا!" فانفجر فيها صائحاً وقد صارت عيناه في لون الرماد من شدة الغضب، وزوى ما بين حاجبيه واختلج فكه مهدداً: "إليك ما أريد أن أقوله .. سوف أجعل كل إنسان ينفذ رغباتي ويُطيع أوامري .. ولن أقبل نقداً أو نصيحة. سأسير في طريقي الخاص وسوف تنفذون أنتم جميعاً ما أريده دون مناقشة!" كما كان مصطفى كمال يقمع بوادر اشتغال الجيش بالسياسة والحزبية، ففي إحدى المرات شنق 25 ضابطاً لهذا السبب.

وباقتراح من مصطفى كمال، قدمه إلى الجمعية الوطنية في أنقرة، تم فصل السلطنة عن الخلافة وإلغاء الأولى (1 كانون الثاني / يناير 1922) وخُلع السلطان وحيد الدين، إثر كلمة صارمة ألقاها مصطفى كمال، جاء فيها: "أيها السادة! لقد اغتصب السلطان العثماني السيادة من الشعب بالقوة .. وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردها منه. إن السلطنة يجب أن تُفصل عن الخلافة وتُلغى .. وسواء وافقتم أم لم توافقوا فسوف يحدث هذا

.. كل ما في الأمر أن بعض رؤوسكم سوف تسقط في غضون ذلك!" وما أن علم السلطان بالأمر حتى بادر إلى الفرار بمساعدة الإنكليز.



تركيا الحالية التي رسمتها معاهدة "لوزان"

وكان أن حققت معاهدة "لوزان"* 1923 تحرير اصطنبول وا لمناطق الشرقية. وهكذا اعترفت الدول العظمى باستقلال تركيا.

---

* جاءت هذه المعاهدة لتمحو الآثار التي ترتبت على الدولة التركية، من جراء معاهدة "سيفر"، وأعادت لما تبقى من الدولة العثمانية الأناضول وتراقيا ووحدتها، و لم تُشر إلى تأسيس أي دولة للأرمن أو للأكراد، كما ألغت نهائياً الامتيازات الأجنبية. و لم تذكر مسألة الأقليات من أي زاوية عرقية أو لغوية أو ثقافية، بل تم التمييز فقط بين من هم مسلمون ومن هم غير مسلمين، والمقصود بهم الأرمن واليهود واليونانيين.

وفي الواقع أنعش انتصار مصطفى كمال في تركيا على الغرب، آمال الأقوام الشرقية، بحيث لم تكن تنشب أية اضطرابات معادية لدول الغرب، في أي ركن من المعمورة، إلا اتجهت الأنظار نحو هذا القائد الشرقي، الذي هزم كل جبروت أوروبا! ورأت فيه شعوب الشرق بشيراً لخلاصها من ربقة الرجل "الأبيض". أمده السوفييت بتشجيعهم .. وعرضت عليه إيران وأفغانستان عقد معاهدات دفاعية، كما طلب الهنود والسوريون والمصريون* عونه. ومن جميع الجهات انهالت عليه الدعوات

وهذا ما كانت تُطالب به قيادة مصطفى كمال، لتطويق ومنع أي محاولة لمطالبة البعض بتأسيس كيانات خاصة بهم على أساس عرقي على أراضي تركيا، والمقصود بهم حصراً اليهود والأرمن واليونانيين والأقليات العرقية الأخرى، مثل الأكراد والشركس والأبخاز والبوشناق والعرب. كما لم تتحدث هذه المعاهدة عن الأقليات المذهبية، داخل الدين الواحد، الإسلامي أساساً، كما لم تُشر المعاهدة إلى وجود أقليات لغوية، المسلمون الذين يتكلمون لغات غير تركية، مثل البوماق والبوشناق.

إن معاهدة لوزان هي بحق الوثيقة الحقوقية الأم لقيام الجمهورية التركية الحديثة، في حدودها الحالية. وهي التي أنهت،حقوقياً، الدولة العثمانية. وما يُكسب معاهدة لوزان أهمية فائقة الآن، أنها، من جهة، معاهدة السلام الوحيدة التي ما زالت حية ويُعمل بها، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ومن جهة أخرى، إثارة النقاش حولها من جديد في سياق السعي لتأسيس دولة كردية في جنوب شرق تركيا، وفي سياق عودة المطالب الأرمنية التاريخية في أراضي تركية إلى الإنبعاث. ويُدرك الأتراك إلى يومنا هذا، ولاسيما المتشددون منهم، أهمية هذه المعاهدة بالنسبة لوطنهم. فهذا هو سليمان دميريل، يتحدث عن معاهدتي "سيفر" و "لوزان"، قائلاً: "إن لوزان أخرت سيفر سبعين عاماً .. كان ملحوظاً أن تتأسس، بعد ستة أشهر من توقيع معاهدة سيفر، دولة كردية وأخرى أرمنية. وهذه الأفكار لم تخرج بعد من العقول، وهي ما زالت في الرؤوس. إن ما يُراد أن يظهر أمامنا هو معاهدة سيفر." (المصدر ـ شؤون تركية، العدد التاسع، خريف 1993، ص.ص. 40 ـ 41). (أنظر الخريطة رقم 2).

* حتى أن مصطفى كمال أثار قريحة الشعراء العرب المصريين لانتصاراته المذهلة. فهذا هو أحمد شوقي أمير شعراء العرب يشبهه بسيف الله المسلول، خالد ابن الوليد، وبصلاح الدين الأيوبي، حينما خاطبه شعراً قائلاً:

الله أكبر كم في الفتح من عجب   يا خالد الترك جدد خالد العرب

كـي يُصبـح بطـل الشـرق في كفاحـه ضـد الغـرب. لكـن مصطفـى كمـال "الغـازي"، أدرك مـدى مـا يستطيع الأتـراك أن يفعلوه، فلـم يُطلـق العنـان لخياله ليجمح وراء أحلام الغزو الخارجي وتكوين الإمبراطوريات، بل أقنع نفسه بأن الإمبراطورية العثمانية قد ماتت وانتهت، وأنـه لخير الأتـراك أنفسـهم أن يتخلصوا مـن تلك الإمبراطوريـة، التي امتصـت النخـاع مـن عظـامهم، وقتلـت الملايـين منهـم ـ طيلـة خمسـة قـرون ـ فـوق تـراب الأمـم الأخـرى! .. لقـد استغل السـلاطين الأتـراك شـعبهم لغير صـالحهم. وكـان جواب مصطفى كمال على بعض ممثلي دول الشرق، الذين جاؤوا ينشدون عونـه: "نحن جميعاً نتمنى أن نرى إخواننـا المسلمين يعيشـون أحـراراً .. لكننا لا نستطيع أن نمنحهم عوناً، سوى أمانينا الخالصة." وقـال مخاطباً الجمعيـة العموميـة التركيـة: "أنـا لسـت مؤمنـاً بعصبـة مـن جميـع الـدول الإسـلامية، ولا حتـى بعصبـة مـن الشـعوب التركيـة، ولكـل منـا أن يعتنـق الـرأي الـذي يراه. أمـا الحكومـة فيجـب أن تلتزم سياسـة ثابتـة مرسـومة، مبنيـة على الحقـائق، لها هدف وحيد: أن تحمـي حيـاة الوطـن واسـتقلاله داخل نطـاق حدوده الطبيعية. فلا العـاطفة ولا الأوهـام يجـب أن تُؤثـر في سياساتنـا .. وسحقاً للأحلام والخيالات، لقد كلفتنا غالياً في الماضي."

وكـان مصطفى كمـال في موقفـه مـن البلاشـفة، أكـثر وضوحـاً عندمـا خـاطب الوفـد الـذي قـدم إليـه مـن موسـكو برئاسـة القـائد العسـكري الأوكرايينـي "فرونـزة" والـذي عـرض عليـه أن ينضـم إلى بـلاده في "معركـة

حلوت حذو الصلاحين في زمن   فيه القتال بلا شـــرع ولا أدب

كما يشبه انتصاراته على اليونانيين كانتصار المسلمين في بدر فيقول:

يوم كبدر فخيل الله راقصة   على الصعيد وخيل الله في السحب

تحية أيها الغازي وتهنئـــة   بآية الفتح تبقى آية الحقـــــب

(المصدر: تركيا اليهودية. د. سليمان المدني. دار الأنوار، دمشق. ط.1، ص.170.)

التحرير"، خاطبه قائلاً: "ليس هنالك دولة ظالمة ولا دولة مظلومة .. وإنما هنالك فقط الذين يسمحون لأنفسهم بأن يتحملوا الظلم. والأتراك ليسوا من هؤلاء، فهم يستطيعون أن يحموا أنفسهم .. فليفعل الآخرون مثلهم!"

وعلى إثر الإعلان عن فرار السلطان العثماني وحيد الدين ، نودي بابن أخيه "عبد المجيد" خليفة للمسلمين، خليفةً فقط لا سلطاناً .. خليفةً مجرداً من كل سلطةٍ. وبعد فترة زمنية ليست بالطويلة، أقدم مصطفى كمال على حل الخلافة العثمانية في 3 آذار/ مارس 1924، الأمر الذي سيتم الحديث عنه لاحقاً.

في عام 1923، كان مصطفى كمال قد أسس حزب الشعب، انطلاقاً من تجمع "الدفاع عن الحقوق" ولجان المقاومة الشعبية، التي كانت نواة المنظمات الشعبية التي طردت الإنكليز واليونانيين من البلاد وقادتنا إلى النصر. ولما كانت هذه الأداة ذات صبغة عسكرية تخضع لإرادة مصطفى كمال مباشرة، فقد قرر الأخير تحويلها إلى آلة حزبية تخضع لإشرافه وتصبح الحاكم الفعلي لتركيا.

انهمك مصطفى كمال ليل نهار في شؤون تنظيم الحزب الجديد "حزب الشعب". وأدرك النواب حينها خطورة الخطة السياسية التي يُدبرها الغازي للانفراد بالحكم، فقرروا إحباطها. فأرسلوا إليه وفداً يطلب منه ضرورة التنحي عن زعامة الحزب، بحجة أن رئيس الدولة يجب أن يكون مترفعاً عن الأحزاب! .. لكنه أجابهم بقوله: "لا أوافقكم على حجتكم ..فأنتم تتكلمون عن زعامة أحد الأحزاب السياسية، وأنا أقول أنه ليس في الدولة سوى حزب سياسي واحد، فالوحدة جوهرية لنا، ولا يُمكن أن توجد أحزاب أخرى تناوئنا. ويهمني من وجهة الكرامة والشرف أن أظل زعيماً لهذا الحزب الوحيد - حزب الشعب - ورئيساً للدولة في وقت واحد .."! وهكذا احتد الصراع بين مصطفى كمال وأعضاء الجمعية الوطنية.

وفي خطوة ذكية منه أخذ يؤلب أعضاء البرلمان، بعضهم على الآخر، في وقت كانت تجري فيه محادثات الصلح بين تركيا والحلفاء، ونقاشات حادة حول تشكيل الوزارة القادمة. وهكذا وصلت حدة الخلافات إلى الدرجة التي أخذ فيها النواب من خناق بعضهم، الأمر الذي جعلهم ينسون خلافاتهم مع مصطفى كمال ويعودون للاحتكام إليه، مما جعل الأخير يفرض شروطه عليهم بأن تكون كلمته هي الفيصل: "لقد أرسلتم في طلبي كي أنقذ الموقف في لحظة الحرج، لكن هذا الحرج من صنعكم أنتم. فالوضع الذي عليه الدولة التركية هو وضع خاطئ، لما فيه من تماهي السلطتين التنفيذية والتشريعية، فكل نائب يدس أنفه في شؤون الوزارة التي يُريد. ونحن يجب أن نغير الوضع ..لذلك أقرر أن تصبح تركيا جمهورية، لها رئيس يُختار عن طريق الانتخاب!"

وهكذا تم على الفور إقرار مشروع القرار الذي أعده كل من مصطفى كمال وعصمت اينونو، وأنتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية في 29 تشرين الأول/أوكتوبر 1923. وبهذا الانتخاب أصبح مصطفى كمال الحاكم الشرعي المطلق لتركيا، أي صار يملك سلطة تعيين رئيس الوزراء والوزراء، وصار في الوقت نفسه رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس حزب الشعب، الذي أصبح الآلة الحاكمة للبلاد .. وفوق ذلك كله كان القائد العسكري العام الذي يسيطر على الجيش والشعب معاً .. !

وجاء دور الخلافة لتصبح الهدف اللاحق لمصطفى كمال "الغازي"، فأخذ يهاجم الخلفاء ورجال الدين ويتطرق في كلماته التي كان يُلقيها أمام أعضاء الجمعية الوطنية، وفي مختلف المناسبات، إلى التكامل الذي كان بين الأخيرين والحلفاء، وذلك بهدف تحريض الشعب والنواب ضدهم، تمهيداً لتوجيه الضربة القاضية إلى الخلافة: "أليس من أجل

الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل الأتراك القرويون وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن الأوان لكي تنظر تركيا إلى مصالحها وتتجاهل الهنود والعرب وتُنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية!"

وأمام التصميم الذي كان يبدو على مصطفى كمال في إلغاء الخلافة، ظهر هنالك من يقترح حلاً وسطاً، طلب فيه بعض المعتدلين من مصطفى كمال أن يُنصب نفسه "خليفة". وجاء من الهند ومصر وفدان يُكرران هذا الرجاء .. كان إغراء المنصب كبيراً، لما ينطوي عليه من مكانة أدبية عالية ودولية في العالم بأسره .. لكن مصطفى كمال رفض العرض رفضاً قاطعاً. وبعد أن أصبحت التربة مهيأة، وفي 3 آذار/مارس 1924، تقدم الغازي إلى الجمعية الوطنية بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدين عن الدولة .. وخاطب حينها النواب قائلاً: "بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة وجعلها تقوم على أسس علمية متينة ..فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن يُستعاض عنها بمحاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية." وما كان أمام الجمعية الوطنية إلا أن تُقر هذا القانون دون مناقشة، لما كانت عليه سطوة مصطفى كمال عليهم من قوة.

وهكذا نجد أن مصطفى كمال هدم في ساعة واحدة كل أسس الدولة القديمة. وفي الليلة ذاتها غادر عبد المجيد، آخر خلفاء آل عثمان، تركيا، غادرها إلى سويسرا. وبعد يومين، حشد مصطفى كمال جميع أمراء العهد القديم وأميراته ورحلهم خارج البلاد.

وفي النتيجة، أُخليت الساحة لمصطفى كمال في أن يحكم الجمهورية التركية حكماً ديكتاتورياً، فأخذ بتصفية خصومه بأحابيل مختلفة الأشكال والألوان، ولاسيما بعد محاولتي الاغتيال اللتين تعرض لهما،

واحدةً بالقنابل، والثانية بدس السم له في الطعام. أخفقت الأولى، أما الثانية فكادت تقتله، حيث لم يعد، على إثرها، إلى الحياة إلا بعد جهد طبي شاق وآلام لا وصف لها. وعلى إثر ذلك صار شديد الحذر والارتياب، لا يخرج بغير حراسة مشددة، ولا يقترب من دارته إنسان إلا بتصريح خاص. ووضع حول الدار أنواراً كاشفة باهرة الضوء، ولم يعد يقابل سوى وزراء حكومته ونفر من أنصاره الكبار وأصفياء خلوات لهوه. ففي إحدى جلسات البرلمان قتل أحد أنصاره بالمسدس أحد النواب وهو الكولونيل خليل، على إثر تهجمه على رئيس مجلس الوزراء، عصمت اينونو. ولم يجرؤ البوليس على اعتقال القاتل. وفي مرة أخرى حرض أنصاره على قتل نائب آخر، يُدعى علي شكري، إثر انتقادٍ وجهه له في قاعة البرلمان، فما كان من أنصاره إلا أن قتلوه خنقاً، بخدعةٍ خارج البرلمان.

وفي هذه الأثناء، ثارت قبائل الأكراد* التي تستوطن الجبال المجاورة للحدود الإيرانية، وارتفعت صيحاتها المدوية: "تسقط جمهورية أنقرة ويحيا السلطان والخليفة!" .. ثم زحفت جحافلها الضارية باتجاه أنقرة تبغي "إنقاذ الإسلام" .. فاجتاحت خلال شهرين مقاطعات خريوط ومأمورية العزيز، وباتت تُهدد ديار بكر، بل وتُهدد الوطن التركي برمته! ورداً على ذلك نفض مصطفى كمال عنه غبار الكسل والخمول وامتشق سلاحه، مخاطباً الأتراك: "إن تركيا في خطر، فالعدو الأجنبي الأصيل - إنكلترا - يُظاهر الأكراد، ويمدهم بالمال والسلاح!". فهب كل تركي ليمتشق السلاح والوقوف مع "الغازي" في حملته ضد الأكراد.

* بينما كان السبب الرئيس للثورة الكردية الأولى، هو الانتصار للاسلام، أتت الثورات الأخرى (1927 - 1931، 1937)،في عهد أتاتورك، للمطالبة بالحقوق الشرعية للشعب الكردي، والمطالبة بعودة المهجرين، الذين أبعدهم أتاتورك، بعد الثورة الأولى، إلى ديارهم، والمطالبة بالمساواة بينهم وبين الشعب التركي، كمواطنين في دولة واحدة.

وهنا، مرة أخرى، برزت مواهب "الغازي" في السيطرة والإشراف والإدارة، وقاد جيوشه إلى الأمام، فلم ينقض شهران حتى كان قد أخمد الثورة من غير رحمة، وباتت كردستان كلها طعماً للنار والسيف: أُحرقت قراها* ، وعذب رجالها وقُتلوا، وأُتلفت محاصيلها، وأغتُصبت نساؤها، وقتل أطفالها. وأرسل مصطفى كمال محاكم عسكرية خاصة، أطلق عليها تسمية "محاكم الاستقلال"، تولت محاكمة الآلاف من الأكراد، فحكمت عليهم بالشنق أو النفي أو السجن. كما عُذب كثيرون، وشنق ستة وأربعون من رؤساء القبائل في ديار بكر، كان آخرهم الشيخ سعيد، زعيم الثورة. وحسب اعتراف مصطفى كمال شخصياً، فإنه قد تم استخدام (8 ـ 9) فرق من القوات النظامية في هذه العملية، وتكلفت حوالي 50 مليون ليرة، أي ما يُعادل 25٪ من قسم النفقات من ميزانية الدولة السنوية.

بعد أن قضى مصطفى كمال على ثورة الأكراد وصفى معارضيه السياسيين في الداخل، من بقايا رجال الاتحاد والترقي وسواهم، أصبح هو الحاكم الناهي في طول البلاد وعرضها. تركزت جميع السلطات في يديه وأصبح حزب الشعب، الذي يرأسه هو الآلة المهيمنة على الحكومة، بحيث أصبح محتوماً على كل ذي منصب حكومي، من أصغر موظف في أصغر قرية إلى رئيس الوزراء، أن يكون عضواً فيه. وصارت انتخابات الجمعية الوطنية انتخابات شكلية، إذ لم يُسمح لأحد بمنافسة مرشحي الحكومة، الذين ينتقيهم مصطفى كمال من أعضاء حزبه ولجانه. وكان النائب يلتزم الطاعة المطلقة لرغبات "الغازي" عند التصويت على مشاريع القوانين .. وإذا تجرأ شخص، سواء كان نائباً أو شرطياً في إحدى القرى،

---

* دمر في هذه العملية، التي شنها مصطفى كمال على الأكراد، أكثر من 206 قرية وبلدة كردية، ووصل عدد البيوت المحرقة إلى 8758 بيتاً، وعدد القتلى نحو 15200، وعدد الضحايا من العائلات (10 ــ 15) ألف شخص. (المصدر ـ أوج آلان. يوسف الجهماني. دار حوران، دمشق. ط1، 1999، ص 33).

على أية مخالفة أو عصيان فسرعان ما يُفصل من الحزب، فيفقد تبعاً لذلك عمله، ويتعذر عليه أن يجد عملاً آخرً، ولو أدى الأمر إلى موته جوعاً! .. وهكذا صار حزب الشعب، الذي تغيرت تسميته، في عام 1924، ليصبح حزب الشعب الجمهوري، صار أشبه بجيش الاحتلال، الذي يُشرف على إدارة شؤون البلاد.

وإذا تطرقنا إلى الأسلوب الذي كان يجري فيه انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية، من قبل البرلمان التركي (المجلس الوطني الكبير)، نجد أنه لم يختلف كثيراً، عن الاسلوب الذي كان يفرض فيه قراراته، في مؤسسات الدولة الأدنى. حيث على مدى المرات الأربع التي جرى فيها الاقتراع على توليه منصب رئاسة الجمهورية، لم يشذ أي نائب عن التصويت لصالحه، ولم يمتنع، أيضاً، أحد من النواب عن التصويت لصالحه. والجدول رقم (1)، يبين هذه الصورة بكل وضوح:

رئيس الجمهورية	تاريخ الانتخاب	مجموع أعضاء البرلمان	عدد المقترعين	الأصوات التي نالها
مصطفى كمال	1923/10/29	287	158	158
مصطفى كمال	1927/11/1	316	288	288
مصطفى كمال	1931/5/4	317	289	289
مصطفى كمال	1935/3/1	399	386	386

المصدر: شؤون تركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت، العدد الثامن، صيف 1993. ص25.

كان مصطفى كمال يستعين في حكمه بثلاثة رجال، يجتمعون به كل ليلة في منزله، فينهون إليه الأنباء ويتلقون أوامره: عصمت اينونو، الذي كان يختص بشؤون الحكومة والجمعية الوطنية، وفوزي، الذي كان يختص

بشؤون الجيش، ثم ضيا صفت، السكرتير العام للحزب، وهو يهودي قدير حاضر البديهة، كان يسرد على مسامعه أنباء اليوم الهامة وشؤون الحزب.

جعل مصطفى كمال همه الأول أن يُكمل هدم البناء القديم للدولة، قبل أن يشرع ببناء تركيا الحديثة، ويُطهرها من أدران الماضي. فحول السلطنة إلى خلافة، وحول الأخيرة إلى جمهورية، وفصل الدين عن الدولة. وصار عليه أن يُغير عقول الشعب بأسره: أفكارهم القديمة، وعاداتهم، وأزياءهم، وأساليب حياتهم، وأدق الدقائق التي تربطهم بنشأتهم الشرقية وماضيهم .. وكانت هذه المهمة أصعب من مهمة إعادة بناء الكيان السياسي للدولة، أو على حد تعبيره: "لقد قهرت العدو، وقهرت الدولة، فهل أستطيع أن أقهر الشعب؟"

أحدث مصطفى كمال انقلاباً حقيقيا في تركيا، بعد تحويلها إلى جمهورية، التي أخذت تسير على نظام الحزب الواحد ـ حزب الشعب الجمهوري. فبعد إلغائه الخلافة وفصله الدين عن الدولة، أوقف العمل بالشريعة الإسلامية (شريعت عتيقت)، وأغلق المدارس والمحاكم الدينية (1924)، واستعاض عنها بالقانون المدني السويسري والقانون الجنائي الإيطالي والقانون التجاري الألماني، كما بُدلت أحكام الإرث الإسلامي، وحُرم تعدد الزوجات، وأُبيح زواج المسلم بغير المسلمة وزواج الرجل من أخته في الرضاعة. ومن ثم تم في تركيا إقفال الأضرحة ومُنع ارتداء الطربوش (1925)، واستبدلت الحروف العربية باللاتينية في الاستخدام الرسمي، كخطوة أولى في طريق الانتقال إلى الاستخدام الشعبي، واستبعد من اللغة التركية سائر الكلمات الأجنبية ـ العربية والفارسية ـ واستُعيض عنها بكلمات من لغة التتار التي هي أصل اللغة التركية (1928). ثم أمر بترجمة الإنجيل والقرآن إلى اللغة التركية، وبأن تتلى الصلوات في الجوامع باللغة التركية وحدها. وكانت حجته أن الكتابة بالحروف العربية شديدة

التعقيد، بحيث صارت وقفاً على خاصة المثقفين ورجال الدين .. أما أكثرية الشعب، أو نحو تسعين بالمائة منه، فلا تعرف القراءة والكتابة .. وحتى الذين يعرفونها تقتصر ثقافتهم على الأفكار العربية والفارسية "السطحية"، وكأن جداراً قد أُقيم بينهم وبين الفكر الغربي "الوثاب".

أدى هذا الأمر إلى قطع أواصر تركيا مع إنتاجها الفكري والفقهي السابق، وحدوث اضطراب ثقافي هائل عجزت عن وقفه القواميس الجديدة التي خرجت في تلك الفترة لترجمة اللغة الجديدة، أو حتى الكتب القديمة التي أعيدت كتابة بعضها باللغة التركية الجديدة، ذات الأحرف اللاتينية - العجيبة في نظر الأتراك. كما ألزم المدارس الأجنبية بتعليم اللغة التركية واستخدام مدرسين أتراك، وحتم أن تكون المدارس الابتدائية مقصورة على المدارس التركية وحدها. كما حتم أن تكون نسبة كبيرة من رأس مال كل مؤسسة تجارية، ملكاً للأتراك، وكذلك الحال بالنسبة للمديرين والموظفين فيها. وألزم المؤسسات بجعل مراسلاتها وحساباتها باللغة التركية. وأغلق في وجه غير الأتراك ممارسة بعض المهن، كالطب والمحاماة وبعض الصناعات. وشجع الصناعات الوطنية بفرض الضرائب الجمركية على البضائع الأجنبية. وشن حملة لإغراء الشعب بمقاطعة البضائع الأجنبية، التي لها نظير من إنتاج البلاد، إلى درجة استعمال شراب البابونج الذي يُزرع في تركيا، بدلاً من الشاي الذي يُستورد من الخارج.

وبعد أن كانت ساعات النهار تُحسب ابتداءً من الفجر المتغير، صارت تُحسب ابتداءً من منتصف الليل الثابت. كما أُدخل التقويم "الجريجوري". بل بز مصطفى كمال بعض الدول الغربية ذاتها في بعض الأمور، حينما قضى باعتبار الضحك من المجنون والشاذ والمعاق والسخرية منهم، إهانةً إجرامية يعاقب عليها القانون. وطهر الشوارع من

المتسولين. وقضى بوجوب حصول الراغبين بالزواج على شهادات رسمية بخلوهم من بعض الأمراض، بغية خلق جيل صحيح الجسم.

اعتزم مصطفى كمال، لاحقاً، أن يجعل من أنقرة عاصمة جديدة، جديرة بتركيا الناهضة، وذلك في خطوة منه لقطع الجذور المكانية حتى مع الماضي الإمبراطوري الإسلامي العثماني "اصطنبول". فاستدعى، لهذا الغرض، من برلين وفيينا خبراء اختصاصيين في تخطيط المدن، وكلفهم تخطيط مدينة ذات شوارع وميادين فسيحة ومبان جميلة، وشاركهم في البحث والدراسة، ثم استصدر من الجمعية العمومية الاعتمادات اللازمة لذلك.

لاحقاً، واصل مصطفى كمال إصلاحاته، فأمر بتشجيع نهضة الفنون وفق الأساليب العصرية، وأنشأ في أنقرة مدرسة يُدرس فيها الجنسان الفنون الجميلة، وأمر بإقامة تماثيل له في الميادين العامة الكبرى، وإحلال الموسيقى الغربية محل الموسيقى الشرقية التركية العتيقة في المناسبات والحفلات الوطنية وغيرها، وإنشاء مدارس لتعليم الرقص الغربي "الراقي"، والارتقاء بالرقص التركي.

أما المرأة فقد رأى وجوب تحريرها، تماماً، من الحجاب ومن الانزواء في عقر دارها، كي تشارك الرجل في حياته العامة وتساهم في أوجه نشاط الأمة والدولة .. ومنحها حق انتخاب أعضاء المجالس البلدية، ووعد بمنحها حق الانتخاب للبرلمان ـ الجمعية الوطنية ـ وعين بعض النساء عضوات في حزب الشعب الجمهوري، على قدم المساواة مع الرجل.

في مستهل الثلاثينات، أخذ الاضطراب يسود البلاد، نتيجة ثورات صغيرة متفرقة، قام بها الأكراد في بقاع مختلفة من البلاد، والمعارضة السياسية التي أبرزت وتائر عمل جديدة في البرلمان وخارجه. هذا الأمر، جعل "الغازي"، يلتفت، مرة أخرى، إلى معالجة الوضع السياسي الداخلي.

وكعادته أخذ يستخدم البطش مع الجميع. شنق من حاولوا اغتياله فوق قنطرة "القرن الذهبي" في مشهد عام، كما شنق زعيم الدراويش ـ وكان في الثمانين من عمره ـ مع أتباعه البارزين جميعاً، وأرسل قوات بطشت بالثوار الأكراد، وسجنت آلافاً من الأهالي، الذين تعاونوا معهم، وشنقت ثمانية وعشرين رجلاً من أبرز زعماء الثورة، في وحشية منقطعة النظير. وبعد أن استتبت له الأمور لخص الموقف بتصريح أدلى به في ربيع عام 1932، قال فيه: « فليترك الشعب السياسة جانباً، في الوقت الحاضر، وليضع همه في الزراعة والتجارة! .. ينبغي أن أحكم هذه البلاد عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً أخرى!. وبعدها أستطيع أن أُطلق للناس حرية الرأي ».

وجاء الدستور الذي صدر عام 1937، معبراً عن توجهات حزب الشعب الجمهوري، حيث جاء في أحد بنوده ما معناه: إن هدف حزب الشعب الجمهوري هو ضمان النظام الاجتماعي وتكافله والتضامن بدلاً من (الصراع الطبقي) وتحقيق الانسجام بين المصالح وتناسب المكاسب مع الجدارة والعمل ... وسيتمشى اهتمام الدولة التركية بالشؤون الاقتصادية في أن تقوم بالبناء الفعلي للاقتصاد وأن تشجع المشروعات الخاصة وأن تُنظم وتسيطر على العمل الذي يتم إنجازه.

في مجال الاقتصاد، يُمكن تلخيص سياسة الدولة التركية التي سارت عليها، في عهد مصطفى كمال "أتاتورك"، أنها منذ تأسيس الجمورية التركية، كان مبدأ تدخل الدولة واشرافها ومساهمتها في الاقتصاد التركي، أحد العناصر الأساسية، التي تشكلت منها الفلسفة الكمالية. وكانت القيود على الصادرات والواردات والتبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال وقانون حماية النقد الوطني وغيرها، كانت تحوّل الدولة إلى الرأسمالي، شبه الوحيد، في هذا البلد.

وبقـي أتـاتورك الـذي أصبـح أول رئيـس لتركيـا، يتخـذ موقـف الحـذر الشديد مـن الـدول الإمبرياليـة، ويرفـض المشـاركة في أحلافهـا السياسـية العسكرية. وكـان المبـدأ الرئيسـي الـذي سـار عليـه أتـاتورك في السياسـة الخارجيـة هـو: "سلام في الوطن، سلام في العـالم". أي، مـا دام الوطن بخـير فالعالم أيضاً بخير. وهو مبدأ حرص مؤسس الدولة التركية، على اتباعه في سياسـته الخـارجيـة، أثنـاء فـترة حكمـه* ، صونـاً لتركيـا الجمهوريـة، الـتي أفـرزت "لـوزان" (1923)، ومنعـاً للعـودة إلى تـركيـا، الـتي رسمتهـا "سـيفر" (1920)، واستطاع هذا المؤسس تمزيقها.

لم تبدأ البرجوازية التجارية الصناعية التي اشتد ساعدها، بالانحراف عـن مبـادئ السياسـة الخـارجيـة الأتـاتوركيـة إلا بعـد وفـاتـه (عـام 1938)، وخاصة بعد تسنم الحزب الديمقراطي مقاليد السلطة.

بعـد مـوت مصطفـى كمـال (أتـاتورك) جرى انتخـاب سـاعده الأيمـن عصمـت اينونـو لرئـاسـة الجمهوريـة، وكـان ذلـك في عـام 1938. في المرحلـة الأولى لتوليـه السلطة لم يختلـف اينونـو، في سياسـاته الداخليـة والخـارجيـة، عـن مصطفـى كمـال أتـاتورك. إلا أنـه في المرحلـة التـاليـة، لجـأ إلى ادخـال النظـام التعـددي للحكم في تـركيـا، وسمـح بتشكيل حـزب للمعـارضة، وكـان ذلـك في عـام 1945. والجـدول رقـم (2) يبـين، طريقـة الاجمـاع الـتي كـان يُنتخـب فيهـا عصمـت اينونـو، الـتي لم تشـذ إلا مـرة واحـدة، حصلـت بعـد إدخال النظام التعددي:

* استمرت الفترة التي حكـم فيهـا أتـاتورك تركيـا كرئيـس للجمهوريـة، مـن 29 تشـرين الأول/اوكتوبر 1923، إلى تاريخ وفاته في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1938. ويُشـار، هنـا، إلى أنهـا الفـترة الأطـول الـتي مكث فيها رئيس جمهورية في الحكم في تركيا إلى يومنا هذا. (المصدر ـ شؤون تركيـة، مركـز الدراسـات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت. العدد الثامن. ص. 25.)

رئيس الجمهورية	تاريخ الانتخاب	مجموع أعضاء البرلمان	عدد المقترعين	الأصوات التي نالها
عصمت اينونو	193/11/11 8	399	348	348
عصمت اينونو	1934/4/4	429	413	413
عصمت اينونو	1943/3/8	455	435	435
عصمت اينونو	1946/1/5	465	451	388

المصدر: شؤون تركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت، العدد الثامن، صيف 1993. ص26.

حكم حزب الشعب الجمهوري تركيا منذ بداية تأسيس الجمهورية في عام 1923 بنظام الحزب الواحد، حتى ثاني انتخابات برلمانية جرت في تركيا على أساس النظام التعددي في عام 1950، والتي فاز فيها الحزب الديمقراطي، ذلك النظام الذي استمر طويلاً يعمل ضمن صراع سياسي، دار عملياً بين حزبين ـ الحزب الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري. وكما يقول الكاتب والمؤرخ التركي المشهور دوغان أوج أوغلو: انبثقت الحركة من أجل الانتقال إلى نظام تعدد الأحزاب من شعار النضال "من أجل حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية"، حيث قوبلت بدعم من جماهير العمال والفلاحين وجميع "الثوريين الوطنيين" إلا أنها بالنتيجة "أدت إلى توطيد وترسيخ مواقع طبقة الرأسماليين". وبين عامي 1945 ـ 1946، ظهر في تركيا 15 حزباً سياسياً لمختلف التيارات والاتجاهات. وخلال 30 عاماً سجل تأسيس 84 حزباً (1945 ـ 1975)، إلا أنه ومع اقتراب عقد السبعينات من نهايته، انفرط عقد الغالبية العظمى منها لأسباب مختلفة.

ويشير المؤرخ التركي عارف أوغلو قائلاً: « إن الليبرالية الوليدة كانت تترعرع سابقاً في حزب الشعب الجمهوري، الذي كانت تتعايش فيه مختلف الاتجاهات والمجموعات، التي شكلت فيما بعد أحزابها المستقلة ».

وفي تحليل آخر يذكر أن هنالك عوامل خارجية في استجابة حزب الشعب الجمهوري برئاسة عصمت اينونو* آنذاك، للانتقال إلى النظام التعددي، ذلك الحزب الذي كان يبحث عن طريق يقربه من الغرب، بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي جعله يستجيب للنصائح التي قدمها له الأمريكان والإنكليز والقاضية بضرورة "توسيع الديمقراطية في تركيا".

ومع اقتراب شبح الحرب العالمية الثانية طغت الشؤون الخارجية على سياسة الدولة التركية. وحينما ابتدأت الحرب وبدأت الانتصارات

---

* عصمت اينونو: ولد في أيلول/ سبتمبر 1881، في مدينة إزمير وهو ابن أحد المحامين وقد عمل ضابطاً في الجيش العثماني، فكان يخدم في الأركان العامة للجيش التركي في اليمن، وخدم في الجيش الرابع أثناء الحرب العالمية الأولى في سوريا عام 1913. وانضم إلى حركة مصطفى كمال بعد الحرب، ثم انتخب عام 1918 نائباً، ثم عينه مصطفى كمال رئيساً لأركان جيشه، بعد احتلال اليونان لغربي الأناضول. ذاع صيته بعد معركتين جرتا قرب أنقرة (في اينونو) في كانون الثاني/ يناير ونيسان/ أبريل من عام 1918. ثم عين وزيراً للخارجية في حكومة المجلس الوطني الكبير عام 1919. مثّل تركيا في مؤتمر لوزان. وقد دعمه مصطفى كمال فحصل على كثير من المكاسب أثناء المفاوضات. أصبح رئيساً للوزراء بعد إعلان الجمهورية التركية، ثم انتخب رئيساً بعد وفاة أتاتورك، فأصبح زعيم حزب الشعب الجمهوري أيضاً. أخذ مسؤوليته أزاء المشكلات الداخلية والخارجية بعد الحرب العالمية الثانية لإقامة حكم ديمقراطي وشجع تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1945، الذي فاز في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام 1950، وحل بذلك (جلال بايار) محله رئيساً للجمهورية. قاد المعارضة من عام 1950 ـ 1960، وشكل ثلاث حكومات ائتلافية. ثم هزم حزبه وانتقد بعدها من قبل الكماليين والاشتراكيين إذ أعلن، في الحزب، على أثرها عن اتجاه يسار الوسط. استبدل اينونو عام 1971 كزعيم لحزب الشعب الجمهوري ببولنت أجاويد زعيم اتجاه يسار الوسط في الحزب. توفي عام 1974 في أنقرة. (المصدر ـ تركيا اليهودية. د. سليمان المدني. دار الأنوار، دمشق. ط.1 1997، ومصادر أخرى.)

الألمانية المبكرة، ثم الهجوم الألماني الكاسح على روسيا، أعاد ذلك إلى الأذهان فكرة الرابطة التركية القديمة، ولقي التحالف مع الألمان بعض الأنصار المؤيدين، ولكن الحكم تمسك بالحياد، انطلاقاً من المبادئ التي وضعها مصطفى كمال (أتاتورك) في تأسيسه حزب الشعب الجمهوري، وتمشياً مع شعار استقلالية الوطن التركي، الذي تصارع سابقاً من أجله مع جماعة الاتحاد والترقي (أنور باشا وطلعت باشا وجمال باشا). وعندما ظهر انهزام المحور بشكل حتمي دخلت تركيا الحرب في نهايتها إلى جانب الحلفاء، لتكون شريكاً في المطالبة في السيطرة على المضائق في البحر الأسود. لكن وعلى الرغم من وقوف تركيا إلى جانب الحلفاء فإن السوفييت اقترحوا عليها التخلي عن أراضي شرق آسيا، كما طالبوها بضم مساحة كبيرة من شمال شرق الأناضول إلى جورجيا السوفييتية. وبدافع التخلص من المطالب السوفييتية، لجأت حكومة عصمت اينونو إلى البحث عن مساعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، التي بدأت منذ عام 1946 تقدم مساعدات دورية وطارئة إلى الدولة التركية، ولاسيما العسكرية منها. وما أن قَدم عام 1952، حتى أصبحت تركيا عضواً في حلف الناتو.

بعد الحرب العالمية الثانية، أعطى حزب الشعب الجمهوري نوعاً من الانفراج السياسي، وكان يرضخ أحياناً لمطالب بعض أصحاب المهن والتجار. كما أخذت، على التوازي مع ذلك ترتفع أصوات المطالبة بمزيد من الحريات.

في عام 1945 حصل انشقاق داخل صفوف حزب الشعب الجمهوري، تم على إثره تشكيل الحزب الديمقراطي. ذلك الحزب الذي ما أن قدم العام 1950 حتى أصبح قوي العود وفاز بالانتخابات البرلمانية التي قامت في تركيا في ذلك العام، بعد أن انتقل نظام الحكم فيها من نظام الحزب

الواحد إلى النظام التعددي. تزعم هذا الحزب جلال بايار* الذي أصبح رئيساً للجمهورية، وشكل الحكومة عدنان مندريس، الذي أعدم مع اثنين من وزرائه (وزير المالية ووزير الخارجية) في عام 1960، بعد الانقلاب العسكري، الذي حدث في ذات العام.

---

* جلال بايار: هو محمود جلال. ولد في 1884/5/15 في قرية أموربا، قرب (بورصة) وهو ثالث رئيس جمهورية تركي من 1950 إلى 1960م. من المشاركين النشطاء في الثورة الكمالية. ومنذ عام 1920، أخذ يشغل مناصب حكومية هامة مختلفة. ففيما بين عامي 1924 و1932، كان المدير العام لبنك الأعمال. وبين عامي 1932 و1937، شغل منصب وزير الاقتصاد. وفيما بين عامي 1937 و 1939 ترأس مجلس الوزراء. في نهاية عام 1939، أخذ يُعارض سياسات حزب الشعب الجمهوري وزعيمه عصمت اينونو. في عام 1945، ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي وانتخب أميناً عاماً له... انتخب رئيساً للجمهورية عام 1950. اعتقل إثر الانقلاب العسكري عام 1960. وحكم عليه بالإعدام، ولكن خفف الحكم عليه لتقدمه بالسن. ثم أطلق سراحه عام 1961. في عام 1969، أُعيدت إليه الحقوق المدنية. (المصدر ـ الموسوعة السوفيتية الكبرى ومصادر أخرى).



بولنت أجاويد

حزب اليسار الديمقراطي

يعتبر حزب اليسار الديمقراطي من الأبناء الشرعيين لحزب الشعب الجمهوري. فمن خلال حكم الحزب الأخير في تركيا، بعد انتخابات عام 1961، التي أتت إثر الانقلاب العسكري الأول، الذي أطاح بحكومة عدنان مندريس وحزبه الديمقراطي، حيث أعدم على إثرها مع اثنين من وزرائه، هذا الحكم الذي استمر إلى عام 1965، لم يتمكن الحزب من تطبيق نهجه الجديد "يسار الوسط"، الذي لم يكن مفهوماً حتى عند الكثير من أعضاء الحزب، غير متحدثين عن جماهير الناخبين بصورة عامة، مما أدى إلى خفض شعبيته ولم يبلغ عدد مقاعد البرلمان التي حصل عليها في انتخابات 1965 سوى 143، مقارنة مع 173 في المجلس السابق، بينما حصل منافسه حزب العدالة (وريث الحزب الديمقراطي) على 240 مقعداً.

في انتخابات 1965، وصل إلى البرلمان مجموعة من الشخصيات الشابة، كانت تدعم نهجاً جديداً للحزب، أبرزها بولنت أجاويد، الذي أصبحت شعبيته تشكل خطراً على عصمت اينونو، الذي أخذ يدعم المعارضة المتشكلة لنهج "يسار الوسط" في الحزب.

في نهاية الستينات وبداية السبعينات قام بولنت أجاويد بحملة واسعة من النشاط لتأسيس نهج "يسار الوسط" وخلق شعبية واسعة له. وهو في كثير من المرات التي كان يصدر فيها أعمالاً حول "يسار الوسط" وفي معرض تحديده لمكان النهج الجديد ضمن طيف التيارات السياسية التركية، كان يعترف جوهرياً بأن هذا النهج يسير على طريق تشكيل ظروف موائمة للتطور الرأسمالي المستقبلي، معتبراً أن هذه الظروف هي

توطيد دعائم قطاع الدولة الرأسمالي، تخطيط الاقتصاد وتحسين ظروف جماهير الشغيلة ودعم المنتجين والمالكين الصغار عبر قطاع الدولة. وهذه السياسة، حسب وجهة نظره، ستساهم في « تقارب الطبقات ». يؤكد بولنت أجاويد على "ثورية" النهج الجديد، آخذاً بعين الاعتبار الإصلاحات الاجتماعية ـ الاقتصادية، التي يجب أن تؤمن بعض حقوق الشغيلة، والاستقلال الاقتصادي لتركيا (للحيلولة دون استغلال البلاد من الخارج) والحد من مواقع الرأسمالية الكبيرة. ويقف النهج الجديد مع الديمقراطية ويناضل من أجلها. « إلى أي حد قد يذهب حزب الشعب الجمهوري يساراً في مساعيه هذه في الديمقراطية والإصلاح؟ » ـ يطرح بولنت أجاويد على ذاته هذا السؤال. ويجيب عنه قائلاً: « على أية حال، ليس بأبعد مما هي عليه البرجوازية الديمقراطية ».كما يؤكد بأن النهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري ظهر للوجود تحت تأثير « الديمقراطية الاجتماعية الغربية المعاصرة » ويعتبر هذا النهج الأكثر فاعلية في وسائل الحيلولة دون « خطر الشيوعية ». ويبدو أن بولنت أجاويد كان يستشعر قدوم اليسار الماركسي إلى تركيا تنظيمياً، وكأن توجهه اليساري هذا، أتى ضربة استباقية لحزب العمال التركي "الشيوعي" الذي تأسس في عام 1972، ولسحب جزء من جماهيره، ولاسيما شرائح البرجوازية الصغيرة منه، وأيضاً لإنقاذ الأتاتوركية وإعادة الشعبية لها، بعد أن أخذت تتدهور مواقعها في الآونة الأخيرة. ورأى أنه يجب تسلق سلم الاشتراكية الديمقراطية، والتعبير عنها من خلال الحزب الذي تمثله الأتاتوركية "حزب الشعب الجمهوري". إلا أن هذا التوجه، على ما يبدو، لم يحقق الثمار المرجوة منه، ولم يساعد في رفع شعبية الحزب عالياً، بل على العكس، فقد أعطى حزب العدالة، بزعامة سليمان ديميريل، مزيداً من الذخيرة لحصار الجمهوريين واتهامهم بالشيوعية والكفر.

أعطى بولنت أجاويد أهمية خاصة للدعاية للنهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري في صفوف الشبيبة. ومما يثير الانتباه هنا هو أن دستور 1961 ولّد مقدمة لتحقيق الإصلاحات "في جو من الحرية" وأن النهج الجديد لحزب الشعب الجمهوري بالذات يقف مع تنفيذ هذه الإصلاحات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الديناميــة العالية للشبيبة وميولها للأفكار اليسارية، أقدم بولنت أجاويد على محاولات كثيفة لإدخال القناعة إليها بمضار الابتعاد عن الديمقراطية البرجوازية، و« السعي وراء الأعمال العسكرية المتطرفة وإقامة السلطة، بغير الاعتماد على الانتخابات العامة ». فهو بدعوته الشبيبة للسير خلف حزب الشعب الجمهوري يؤكد أنه في تركيا باختلافها عن "بعض الدول ضعيفة التطور أو الدول المستعمرة" توجد ظروف لـ « تحقيق ثورة في ظروف سلمية وعلى الطريق الديمقراطي ».

إلا أن بولنت أجاويد بقي محترساً من قيام تحالفات أو وحدة مع شخصيات أو أحزاب يسارية، وعبر عن ذلك صراحة في المؤتمر العشرين لحزب الشعب الجمهوري الذي انعقد في حزيران / يونيو 1970، الذي طرحت فيه هذه المسألة. وفي الوقت ذاته وقف ضد أي تدخل عسكري في شؤون السلطة، الذي كان بادياً للعيان منذ آب / أغسطس 1970، على إثر مذكرة قدمها كبار الضباط للحكومة. وبهذا المعرض صرح قائلاً: « هنالك إمكانية في تركيا لحدوث تدخل عسكري، إلا أن هذا التدخل سيصبح خادماً لمصالح الشرائح المهيمنة ». وبعد تقديم المذكرة صرح قائلاً: « أصبحت دلائل التدخل العسكري الأولى في تركيا مطابقة للنموذج الإغريقي، لكن بصورة أدق وأكثر دهاءً، لأنه ظهر هناك بوادر لترسيخ مؤسسات ديمقراطية، فكما في اليونان، اعتبر التدخل العسكري ضربة وجهت إلى مواقع اليسار، التي كانت تسير إلى النصر في الانتخابات

القادمة ». وعلى التوازي مع ذلك، كان يدور خلاف حاد داخل حزب الشعب الجمهوري حول وجهة النظر بخصوص المذكرة والأحداث اللاحقة لها، بين مجموعتي عصمت اينونو وبولنت أجاويد. وفي هذا السياق وبهدف الحفاظ على الدستور وعدم المساس به، تقدم حزب الشعب الجمهوري بمذكرة إلى رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة انتقالية، تنحصر مهمتها في الآتي:

ا) إعادة النظام إلى البلاد.

ب) إجراء انتخابات في أسرع وقت ممكن والعودة إلى الديمقراطية.

واعتبرت المذكرة أن حكومة كهذه تولد بعد الانتخابات، قد تكون ائتلافية بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري. إلا أن عصمت اينونو تراجع لاحقاً عن فكرة هذه المذكرة وعن أن يكون داعية لتوسيع أطر البرجوازية الديمقراطية، وأخذ يقف في وجه أوامر أجاويد، وبدأ يعتبر أن نهج "يسار الوسط" ابتعد كثيراً إلى اليسار وأنه تحدوه رغبة أكيدة في التخلص من هذا النوسان، ومن مجموعة أجاويد أيضاً، وجاءت الأحداث التي دارت في خضم المذكرة لتسارع في هذا الاتجاه.

في هذه الأثناء واحتجاجاً على سياسة الحكومة، التي كانت تعكس وجهات نظر حزب العدالة السياسية والاجتماعية، سحب حزب الشعب الجمهوري وزراءه من الحكومة، معلناً أن وجهات نظر الحكومة وحزب الشعب الجمهوري متناقضة. وكان المجلس الاستشاري للحزب، الذي يهيمن عليه اليساريون بزعامة أجاويد، هو الذي اتخذ هذا القرار. أدى اتخاذ هذا القرار إلى تصعيد وتائر الصراع داخل الحزب وبين قياداته، أي بين التيارين المحافظ، الذي يتزعمه عصمت اينونو، واليساري، الذي يتزعمه بولنت أجاويد، حيث وقف الأول في صف الحكومة ومع تمديد حالة الطوارئ، التي كانت سائدة، بحجة القضاء على الإرهابين اليميني

واليساري، في الوقت الذي فيه وقف التيار الثاني ضد تدخل الجيش في شؤون الدولة.

وإبان بروز خطر التدخل العسكري لحل الأزمة المستعصية في المجتمع التركي وفي حكومته وتصاعد المد اليساري ونفوذ الحزب الشيوعي التركي بين الجماهير وخروج مظاهرات جماهير الشغيلة، التي وصل تعداد أحدها إلى المائة ألف، كان بولنت أجاويد يرى ضرورة إضفاء طابع خاص على الديمقراطية البرجوازية، وعمل على أن يصبح الحزب الشيوعي رسمياً وإضفاء الشرعية على عمل اتحاد النقابات اليسارية.

هذه التناقضات وسواها في صفوف حزب الشعب الجمهوري، أدت إلى انعقاد مؤتمر طارئ للحزب في بداية أيار/مايو 1972، ذلك المؤتمر الذي انتصر فيه الراديكاليون، بزعامة بولنت أجاويد، الملهم الروحي لنهج "يسار الوسط". وأصبحت قرارات هذا المؤتمر الاستثنائي، دافعاً لتنحي عصمت اينونو عن منصب السكرتير العام في 8 أيار/مايو 1972، وانتخاب بولنت أجاويد لهذا المنصب في مؤتمر جديد للحزب، عُقد في 14 أيار/مايو من ذات العام. وإثر ذلك شكل عصمت اينونو ومعه 35 عضواً من البرلمان، ممن ينتمون لصفوف الحزب، جناحاً محافظاً في الحزب. واعتباراً من هذا التاريخ وصلت القطيعة بين المعلم (عصمت اينونو، الصديق الأقرب لأتاتورك)، والتلميذ (بولنت أجاويد)، وصلت إلى حدها الأقصى، الذي لا عودة من بعده. وبقي عصمت اينونو يتذكر التاريخ الذي فيه احتضن هذا الشاب المتحمس والمتفوق، فجعله نائباً، ثم رفّعه إلى أعلى المراتب في الحزب، الذي ترأسه. ولم تمض سنوات حتى انقلب الابن على أبيه، وأزاحه عن رئاسة الحزب وحل محله.

انطلاقاً من ذلك ومن مصلحته الشخصية، أخذ عصمت اينونو يتعاون مع جنرالات الجيش - جودت صوناي وممدوح طاقماش، اللذين

أقنعاه بضرورة التصدي لليسار بصورة عامة وعلى الأخص وصول تياراته إلى صفوف الضباط، وعن الحاجة الماسة لتحريك حزب الشعب الجمهوري إلى اليمين قليلاً، الأمر الذي استغله عصمت اينونو للإطاحة ببولنت أجاويد ومناصريه، عن طريق الموافقة على تعيين شخصية أخرى من حزب الشعب الجمهوري هو ن. إيريم في منصب رئاسة الوزراء على أنه مستقل. وبعد تكليف ن. إيريم بتشكيل الوزارة، عقد اجتماع مشترك لمجموعات حزب الشعب الجمهوري البرلمانية، اتخذ فيه قرار بالإجماع باقتراح من عصمت اينونو يقضي بالمشاركة بحكومة ن. إيريم. وكمؤشر على الاحتجاج على ذلك، قدم بولنت أجاويد استقالته من منصب السكرتير العام لحزب الشعب الجمهوري. واعتبر ومجموعته أن تعيين ن. إيريم ما هو إلا مظهر محدد لاتحاد جناح حزب الشعب الجمهوري اليميني مع الجنرالات، وفي محاولة لإحداث انشقاق في الحزب، وبالتالي القضاء على نهج "يسار الوسط".

بعد استقالة بولنت أجاويد، عمم عصمت اينونو على منظمات الحزب تعميماً يخبرهم فيه أنه « تم وضع حد للخلافات الحزبية الداخلية ». إلا أن الصراع كان لا يزال على أشده، إذ وقفت الغالبية من قيادة الحزب مع بولنت أجاويد ـ في المجلس الحزبي ولجنة القيادة المركزية، حيث كان له العديد من الأنصار، أما في المناطق فكان يحظى بتأييد النساء والشباب. كما دار في هذه الأثناء خلاف في وجهة النظر بين مجموعتي عصمت اينونو وبولنت أجاويد حول الدستور، حيث رأى الثاني أنه لا وجوب لتغييره، بينما رأى الأول وجوب إدخال تعديلات إليه.

فيما بين عامي 1972 و1973 صبت الجهود على تأمين القيام بانتخابات برلمانية مميزة والإعداد الجيد لها. شرح حزب الشعب

الجمهوري أهدافه في الحملة الانتخابية في عمل كبير أطلق عليه اسم « إلى المستقبل المشرق ». تألف هذا العمل من أربعة فصول.

في الفصل الأول؛ تم عرض أسس السياسة الاقتصادية، بما فيها الإجراءات التي يراها مناسبة لتحقيق نهضة في القطاع الزراعي وإجراء إصلاح زراعي لمصلحة الفلاحين وتطوير المناطق الشرقية وتسريع وتائر الصناعة ودعم المنتجين المتوسطين والصغار والحد من توسع الرأسمال الأجنبي الخاص، وإعادة تنظيم التجارتين الخارجية والداخلية لمصلحة الشعب، وتطوير التخطيط.

وتضمن فصل الإجراءات الاجتماعية؛ وعوداً في تحسين ظروف حياة العمال وكافة الشغيلة، بما فيها ظروف السكن، وتحديث نظام التأمين، وتطوير التعليم، الثقافة، والفن والرياضة.

أما في مجال الدين؛ فوعد حزب الشعب الجمهوري بالحرية الكاملة، وتحسين الظروف المادية ورفع السوية الإعدادية لخدمة الأديان وبناء المساجد في الريف.

وتضمن الفصل السياسي؛ إجراءات تهدف إلى توسيع الديمقراطية ومشاركة الشعب في هيئات السلطة المركزية والمحلية وتأمين الأمن للمواطنين و« القضاء العادل »، وتضمن وعوداً بإصدار عفو عام.

ونظر الفصل المتعلق بالسياسة الخارجية؛ في إجراءاتٍ لدعم أمن البلاد والمساهمة في « منظمات الدفاع المشترك » على أسس متساوية وتأمين الأمن القومي وتوطيد السلام وإقامة مراقبة تركية على « قواعد ومواقع الدفاع المشترك »، وتطوير علاقات الصداقة مع دول الجوار في المقام الأول ومع الدول النامية ودول عدم الانحياز والمساهمة المستقبلية في "السوق الأوروبية المشتركة".

بشكل كلي، كانت حملة ما قبل الانتخابات مؤسسة على مبادىء النهج الجديد للحزب. وكانت هذه الحملة موجهة إلى تشكيل انطباع بأن هناك تجديداً يجري في داخل حزب الشعب الجمهوري، وتحويله من حزب للآغوات والأشراف والبيروقراطية إلى حزب «يعبر عن مصالح الجماهير الشعبية». فهذه الحملة الانتخابية، مضافاً إليها تلك التغييرات التي جرت في صفوف قيادة الحزب، شكلا حافزاً رفع من اهتمام الناخبين بحزب الشعب الجمهوري. ففي الانتخابات التي جرت في 14 تشرين الأول/أوكتوبر عام 1973، احتل هذا الحزب المرتبة الأولى في عدد الناخبين (33.3٪) وعلى 185 مقعداً في البرلمان (من أصل 450)، وكانت هذه المرة الأولى، منذ عام 1965، التي يتقدم فيها هذا الحزب على منافسه - حزب العدالة (29.8٪). وعنت هذه النتيجة للانتخابات فيما تعنيه قدوم مرحلة جديدة من مراحل صعود حزب الشعب الجمهوري. وكان السبب الرئيس لهذا الصعود هو النهج الجديد الذي اختطه الحزب والذي أمن حشداً جماهيرياً. كما كانت هناك أسباب مساعدة أخرى، إذ أعطت الغالبية العظمى من مؤيدي حزب العمل المحظور أصواتها لحزب الشعب الجمهوري، الأمر الذي فُسِّر على أنه تأييد لخط الحزب "يسار الوسط"، من جانب الشيوعيين. إلى جانب أن السبب في التأييد، بالنسبة لبعض الناخبين، لما أقدم عليه حزب العدالة من فرض للأحكام العرفية وموجات الاضطهادات المستمرة وتعاونه المستمر مع القيادة العسكرية، كل هذا جعل الناخبين يبتعدون عنه. كما كان حزب الشعب الجمهوري الجديد قد وقف في صفوف معارضة النظام، الأمر الذي جلب له عطفاً كبيراً من الجماهير. وهكذا نستطيع إن نقول أن نتائج انتخابات عام 1973 كانت معبرة، أشد التعبير، عن الصراع على السلطة بين حزبي العدالة والشعب الجمهوري.

وفي عـام 1973 وقـف بولنـت أجـاويد مـرة أخـرى في مواجهـة الجيـش، حينما أقدمت مجموعة حزب الشعب الجمهوري البرلمانية، بإصرار منه، على اتخاذ قرار بعدم المشاركة بالتصويت على ترشيح الجنرال فاروق غيورلير لمنصب رئاسة الجمهورية، ويبرر حينها بولنت أجاويد موقفه هذا قائلاً: بأن حزب الشعب الجمهوري لا يكن كراهية ضد هذا الجنرال، لكن الحزب أراد انتخاب الرئيس بأسلوب ديمقراطي، أي دون ضغط من الجيش. ولعب هذا الموقف دوراً حاسماً في عدم نجاح الجنرال غيورلير، على الرغم من إجراء 15 جولة من الاقتراع.

وفي مرحلة المد اليساري وتوطيد أقدام أحزابه في السبعينات، تلك التي شُكلت في الستينات، أصبحت الظروف مناسبة لوصول حكومة يرأسها بولنت أجاويد إلى السلطة، الأمر الذي حصل في كانون الثاني/ يناير عام 1974، وكان قد ساهم في ذلك النهج السياسي الاجتماعي الديمقراطي، والعفو السياسي الواسع الذي نفذ بمبادرة من أجاويد في ربيع 1974.

أما ما كان يميز مرحلة السبعينات فكان عدم حصول أي من الأحزاب على أصوات كافية من أصوات الناخبين تؤهله لكي يحكم بحكومة مستقرة من حزب واحد، الأمر الذي عمق من حدة الصراع بين الأحزاب البرجوازية وشكل حالة من عدم الاستقرار في الحياة السياسية.

وفي كانون الثاني/يناير عام فقط، 1974 تمكن بولنت أجاويد من تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب السلامة الوطني.

تشكلت الحكومة حينها من 25 وزيراً: 18 من حزب الشعب الجمهوري و 7 من حزب السلامة الوطني، كان من ضمنهم نجم الدين أرياكان السكرتير العام لهذا الحزب، الذي تسنم منصب نائب رئيس الوزراء. وفسر خلق مثل هذا الائتلاف إلى درجة عالية بالتصورات التالية:

لم يستطع حزب الشعب الجمهوري تشكيل حكومة من حزب واحد، أما حزب السلامة الوطني فكان راغباً في الاشتراك في الائتلاف. إلى جانب أن كلا الحزبين كانا يتحدان بوجهات نظر واحدة حول بعض المسائل. إلا أنه ومنذ البداية الأولى بدأت الخلافات تنشب في الائتلاف، ولا سيما حول دور الدين في الحياة الاجتماعية ـ السياسية. في أثناء ذلك، كان حزب العدالة يبذل جهوداً كبيرة للتأثير على الدوائر اليمينية في حزب السلامة الوطني لإعاقة نشاطات الائتلاف.

استطاع حزب الشعب الجمهوري أن يدخل العديد من النقاط في برنامج الحكومة، تلك التي كان قد نادى بها في حملته الانتخابية، الأمر الذي كان يشير إلى المقدار الكبير لتأثير نهج "يسار الوسط" في الحكومة. وهكذا تمكن حزب الشعب الجمهوري من أن يخلق شيئاً ما.

وتنفيذاً لوعود الحملة الانتخابية تم رفع أسعار شراء الدولة لبعض السلع الزراعية، التبغ على سبيل المثال، كما وسعت شبكة التعاونيات، وجرى الحد من ارتباط الفلاحين بالوسطاء وتجار السوق السوداء. وسمح بزراعة خشخاش الحشيش التي منعت بعد انقلاب 12 آذار/مارس عام 1971، على إثر الضغط الذي مورس من أمريكا. وتمكن حزب الشعب الجمهوري على الرغم من مقاومة حزب السلامة الوطني، من إصدار عفو عن أولئك الأشخاص الذين شملتهم أحكام المادتين 141 و142 من قانون العقوبات بتهمة "الدعاية الشيوعية". كما اتخذت إجراءات فعالة ضد التنظيمات اليمينية المتطرفة، حيث حكم على العديد من أعضائها بفترات سجون مختلفة. أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية فصدحت هناك مطالب تنادي بأن تكون العلاقة مع الحلفاء الغربيين بصورة لا تتناقض مع المصالح القومية لتركيا، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على عودة الروح الأتاتوركية لحزب الشعب الجمهوري في السبعينات في السياسة الخارجية.

إلا أن العقبات أخذت تنصب من قبل جناح حزب السلامة الوطني اليميني ومن حزب العدالة والرأسمالية الكبيرة، الذين كانوا جزعين من نوايا حزب الشعب الجمهوري بإعطاء امتيازات لجماهير المالكين الصغار، الأمر الذي حد من إمكانات حزب الشعب الجمهوري. إلا أن تفاقم الأزمة القبرصية، في هذا الوقت عرقل فض الائتلاف.

ففي 15 تموز/يوليو 1974، أطيح بحكومة جمهورية قبرص بالقوة، التي كان يترأسها مكاريوس. وكان غرض هذه المؤامرة، التي دبرتها العسكرتاريا اليونانية، خلق الظروف المناسبة لانضمام قبرص إلى اليونان، الأمر الذي اتخذه الأتراك ذريعةً للتدخل العسكري، الذين كانوا في عام 1959، قد وقعوا على اتفاقية مع كل من بريطانيا واليونان، اعترفوا فيها بوحدة واستقلال جزيرة قبرص. وكردٍ فعل على الإطاحة بالحكومة القبرصية، وابتداءً من 20 تموز/يوليو 1974، باشرت تركيا بإنزال قواتها في الجزء الشمالي من الجزيرة، الذي تقطنه أغلبية تركية، وذلك بأوامر مباشرة من بولنت أجاويد، الذي أعلن حينها، أن بلاده لجأت إلى هذا الإجراء، بعدما تبين أن فرص الحل السلمي للأزمة قد باءت بالفشل.

أدت مباشرة الأعمال القتالية بين القوات التركية وفصائل المقاومة الوطنية القبرصية إلى احتداد العلاقات اليونانية التركية، التي وصلت إلى حافة الانهيار. وجواباً على إنزال القوات التركية في الجزء الشمالي من الجزيرة، أعلنت اليونان حالة التأهب في صفوف قواتها المسلحة، وباشرت بتحريكها إلى الحدود مع تركيا.

وفي تركيا، أيضاً، بوشرت الإعدادات العسكرية. فقد أعلنت الأحكام العرفية في 14 محافظة، وأغلقت المطارات الدولية، وأعلنت حالة التأهب القصوى في التشكيلات العسكرية.

بهذا الشكل أصبحت منطقة البحر الأبيض المتوسط،، في منتصف عام 1974، تعيش مرحلة توتر شديد، من جراء المواقف القومية المتطرفة التي كانت تتبناها كل من الحكومتين التركية واليونانية، الأمر الذي دفع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه أساطيلهما البحرية الحربية إلى البحر الأبيض المتوسط إلى القرب من جزيرة قبرص.

في 20 تموز/يوليو 1974، وبمبادرة من الاتحاد السوفيتي ودول أخرى، اتخذ مجلس الأمن قراراً يقضي بوجوب احترام الأطراف ذات الشأن لوحدة واستقلال جمهورية قبرص، ودعا إلى سحب القوات الأجنبية من الجزيرة. وفي هذه الأثناء استطاع الشعب اليوناني الإطاحة بالحكومة العسكرية وإعادة كاراماليس إلى السلطة، رئيساً لمجلس الوزراء. كما أُطيح بالرئيس القبرصي المتطرف سامسون. وفي 22 تموز/يوليو 1974، تم التوقيع على اتفاقية لوقف إطلاق النار بين تركيا واليونان، وتمت المباشرة بتبادل الأسرى العسكريين بين الطرفين، الأمر الذي انتهى في تشرين الأول/أوكتوبر من العام ذاته.

إلا أنه وعلى الرغم من الأخطار الخارجية، استمرت الخلافات في الائتلاف الحاكم في تركيا. وفي ظن من بولنت أجاويد وقيادة حزبه، أن شعبية الحزب قد وصلت إلى الذروة، وبهدف توجيه ضربة قاصمة إلى أحزاب اليمين، دعا إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة. لهذا الغرض قدم بولنت أجاويد استقالة حكومته في 18 ايلول/سبتمبر 1974. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الشعبية التي استعادها حزب الشعب الجمهوري المستمدة من النهج الجديد وأيضاً العملية العسكرية الناجحة التي قام بها صيف 1974 في قبرص، كان هذا الحزب يأمل أن يحرز نصراً باهراً في الانتخابات. إلا أن حساباته لم تكن دقيقة: حيث استخدمت الأحزاب اليمينية واقعة استقالة الحكومة لكي تأتي إلى السلطة. فهي في مواجهة ذلك شكلت ما

سمي حينها بـ"الجبهة الوطنية"، التي اتخذت شعاراً طناناً، يقول أنها وُجدت لـ« الدفاع عن وحدة الأمة التركية، والنضال ضد الشيوعية، وضد حركة اليسار في تركيا ». وفي 19 آذار/مارس 1975، كُلف سليمان ديميريل، زعيم حزب العدالة، بتشكيل الوزارة، وتحالف ديميريل مع أرياكان وأحزاب قومية صغيرة.

أدى العفو السياسي الشامل وبعض الإجراءات التي أقدم عليها حزب الشعب الجمهوري، إلى كيل تهجمات شديدة عليه من اليمين ووصفه بـ « عميل للشيوعيين » ... إلخ. وفي مثل هذه الظروف أصبح حزب الشعب الجمهوري، الذي لا يزال ذا طبيعة برجوازية، أصبح مجبراً على إعادة الاعتبار لذاته. ففي حزيران/يونيو عام 1974 أدخلت تعديلات على النظام الداخلي للحزب، بما فيها مادة تقول: « يعتبر حزب الشعب الجمهوري حزباً يسارياً ديمقراطياً »، وأيضاً تسمية النهج الجديد (التي استخدمها باكراً بولنت أجاويد في خطبه) والتي تم تثبيتها في وثائق المؤتمر الثاني والعشرين لحزب الشعب الجمهوري، المنعقد في 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1974.

أشار بولنت أجاويد في خطابه أمام المؤتمر، إلى أن النهج الديمقراطي اليساري مؤسس على "الديمقراطية الحرة"، وهذا النهج لا يؤكد تأميم جميع وسائل الإنتاج، ففي بلد نام كتركيا لا يُحتاج إلى استخدام هذا الإجراء إلا جزئياً، « إلى الحد الذي لا نخلق فيه ظلاً على الديمقراطية الحرة ». وفي خطاب آخر لبولنت أجاويد، أكد أن حزب الشعب الجمهوري لن يذهب ليقيم اتحاداً مع الأحزاب اليسارية أو أن يماثلها بالتصرفات، أما تلك الأحزاب التي وجهات نظرها "تخالف الديمقراطية"، فإن حزب الشعب الجمهوري يلتزم فقط بالاعتراف بحقها في الوجود.

وهكذا وطد البرنامج الجديد للحزب المتخذ في تشرين الأول/أوكتوبر عام 1976 في المؤتمر الثالث والعشرين، بشكل نهائي، وناجز، الموقع الديمقراطي للنهج اليساري لهذا الحزب. وجوهر هذا النهج - تأمين التطور السريع والفعال بالاعتماد على الشعب وجو الحرية السائد؛ وتوسيع وتطبيق العدالة الاجتماعية وإعطاء الحريات الديمقراطية. كما أكد البرنامج أيضاً أنه لا يجوز بأي ظروف كانت أن تصبح استراتيجية الحزب متناقضة مع «الديمقراطية الحرة»، بل على العكس سوف يُعمل على تطويرها وتوطيدها.

في انتخابات 5 حزيران/يونيو 1976 البرلمانية، حصل حزب الشعب الجمهوري على 41,4٪ من الأصوات، بمقدار 8,1٪ أكثر مما حصل في انتخابات 1973. أما عدد مقاعده في البرلمان فأصبح 213. وحصل حزب العدالة على 189 مقعداً، وحزب السلامة الوطني (أرياكان) على 24 مقعداً. وحزب العمل القومي (ألب أرسلان توركيش) على16. وكان أحد عوامل نجاح حزب الشعب الجمهوري هو الدعم الذي قدمته له بعض أحزاب اليسار، من ضمنها الحزب الشيوعي التركي، الذي دعا أعضاءه إلى التصويت لصالح حزب الشعب الجمهوري. إلا أن تناسب القوى في المجلس الوطني بقي غير مستقر. وبالنتيجة لم يستطع هذا الحزب تشكيل الحكومة. وفي 21 حزيران/يونيو 1976 شكل بولنت أجاويد حكومة الحزب الواحد، حيث وضع في حسابه أن تُقدم بعض القوى السياسية الأخرى على تأييده ودعمه في البرلمان. إلا أن قوى اليمين توحدت ضد هذه الحكومة واستطاعت في الجلسة الأولى، بعد تشكيل الوزارة، حجب الثقة عنها. وفي 5 كانون الثاني/يناير عام 1978، فقط، تمكن بولنت أجاويد من تشكيل حكومة بالائتلاف مع الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني، وأصبح

هناك في الحكومة 22 وزيراً من حزب الشعب الجمهوري من أصل 35، تشكلت منهم الوزارة.

إلا أن حزب الشعب الجمهوري لم يغير من طبيعته البرجوازية، على الرغم من أنه تسلح بالنهج الديمقراطي اليساري. هذا الأمر كان دائماً يضع الحزب في مواقع مزدوجة. «فحزب الشعب الجمهوري - كما يصفه ممثلو الحزب الشيوعي التركي - يتطلع بإحدى عينيه باتجاه الرأسمالية وبالعين الأخرى إلى العمال والفلاحين».

لم يكن عمر هذه الحكومة الائتلافية طويلاً، حيث لم تستمر في السلطة إلا حتى تشرين الأول/ أوكتوبر من عام 1979. وكانت هذه المرحلة من أعقد المراحل التي عاشها حزب الشعب الجمهوري، فهذه الحكومة التي بزعامته، كانت قد ورثت وضعاً صعباً عن الحكومة التي سبقتها، حيث كان الاقتصاد متدهوراً والأوضاع سيئة، وكانت هناك موجة من النشاطات الفوضوية والإرهابية، وهي لم تستطع معالجة هذه القضايا، حتى في فرضها الأحكام العرفية في 13 ولاية، على الرغم من أنها نجحت في معالجة بعض القضايا الاجتماعية. ومما ساعد في انتهاء عمر هذه الحكومة هو تصرفات حزب العدالة، الذي صب جام إمكاناته لإنزال الفرقة في صفوف حكومة بولنت أجاويد، وسحب البساط من تحت قدميها في المجلس الوطني. ونتيجة لذلك وفي نهاية عام 1978 وبداية عام 1979 استقال ممثلو الحزب الديمقراطي وحزب السلامة الوطني وأربعة أعضاء مستقلون من الحكومة. وفي نهاية آب/ أغسطس كان يناصر حزب الشعب الجمهوري 218 عضواً في البرلمان، بينما وقف إلى جانب حزب العدالة 220 عضواً.

وفي 14 تشرين أول/ أوكتوبر 1979 جرت انتخابات تكميلية للمجلس الوطني وجزئية لمجلس الشيوخ، فاز فيها حزب العدالة، مما جعل بولنت

أجاويد يقدم استقالته. وهكذا نستطيع القول إن محصلة الفترة (1978 - 1979)، التي قضاها حزب الشعب الجمهوري في السلطة، كانت تعني فشل النهج الديمقراطي اليساري الذي اختطه الحزب.

في مرحلة مكوث الحكومة الإئتلافية الأخيرة في السلطة، بزعامة بولنت أجاويد، أُتخذ أكثر من 100 قانون، وُجه الكثير منها إلى معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتفاقمة في البلاد. إلا أن هذه القوانين لم تمس المسائل الاجتماعية - الاقتصادية الهامة، ولا المؤسسات الإدارية الحكومية. كما أن الحزبين المؤتلفين مع حزب الشعب الجمهوري، كانا على الدوام يسعيان للحيلولة دون اتخاذ الحكومة تلك الإجراءات، التي حسب وجهة نظرهما، « متطرفة إلى اليسار كثيراً »، ولا سيما تلك المساعي التي كانت تجري لشرعنة نشاطات الحزب الشيوعي التركي.

وخلال عام 1978 أخذت نشاطات التنظيمات الإرهابية أبعاداً واسعة. وكان الملهم الرئيسي لهذا الإرهاب هو حزب العمل القومي، الذي كانت خلاياه تقوم باغتيال الشخصيات اليسارية.

وفي صيف عام 1980، اعترف بولنت أجاويد بمدى اتساع مستويات الإرهاب والتخريب، إبان حكومته قائلاً: « في عدد من مناطق البلاد، كانت تجري حرب أهلية ».

وفي أيار/ مايو 1980، تعقدت الأوضاع السياسية في تركيا، نتيجة عدم اتفاق الحزبين (العدالة والشعب الجمهوري) على مرشح لرئاسة الجمهورية وتحولت عملية التصويت على ذلك في المجلس الوطني إلى "حتوتة العجل الأبيض"، كما يقولون، الأمر الذي جعل العسكر يتدخلون ويدعون إلى اتفاق الحزبين على ذلك، مذكرين بالانقلاب العسكري الذي جرى عام 1971. وعلى الفور اجتمع الجنرال كنعان أيفرين وسليمان ديميريل (زعيم حزب العدالة) وبولنت أجاويد، للتباحث في الأمر. إلا أن

هذا الاجتماع واجتماعات عديدة بعده، لم تثمر شيئاً، الأمر الذي جعل الجنرالات ينفذون انقلابهم في 12 أيلول/ سبتمبر 1980، ذلك الذي صرح على إثره الجنرال كنعان إيفرين قائلاً: « إن القوات المسلحة التركية ومنذ ثمانية أشهر، قدمت رسالة تحذيرية ملتزمة بالنظام الديمقراطي، عبرت فيها عن تخوفاتها بسبب الافتقار إلى محاولات لتجاوز أزمة النظام. وكان مجلس الأمن القومي المسؤول مباشرة عن الأمن القومي، يقدم تحذيراته كل شهر... لكن للأسف مرت الأسابيع وبعدها الأشهر، ولم نر أية إجراءات ».

وعلى إثر الانقلاب تم اعتقال بولنت أجاويد وسليمان ديميريل، ثم أطلق سراحهما في 12 تشرين الأول/ أوكتوبر 1980، وأعيدا إلى أنقرة، حيث "كانا تحت الحراسة". وفي الشهر اللاحق وجهت إليهما عدد من التهم الثانوية. ولاحقاً توقفت ملاحقة سليمان ديميريل لأنه تصرف بشكل مؤدب مع السلطات العسكرية، ولم يدل بأية تصريحات ذات طابع سياسي. أما بولنت أجاويد، الذي كان قد ترك منصب الأمين العام لحزب الشعب الجمهوري وعاد إلى النشاط الصحفي، فقد كانت تصرفاته أقل تحفظاً. ففي تشرين الأول/ أوكتوبر 1981، صرح لصحفيين أجانب أن الحكم القاضي بزجه أربعة أشهر في السجن صدر عن محكمة عسكرية. وفي نيسان/ أبريل 1982، أعيد اعتقال بولنت أجاويد بسبب نشره مقالة في صحيفة نرويجية، وأفرج عنه في بداية حزيران/ يونيو من ذات العام. وفي أيلول/ سبتمبر 1982، حكم على بولنت أجاويد بالسجن 87 يوماً بتهمة تقديم تصريحات سياسية.

وكانت قد أثارت هذه الملاحقات المستمرة لبولنت أجاويد، زعيم حزب الشعب الجمهوري السابق، موجة من الانتقادات، صُبت على القيادة العسكرية، صدرت عن أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا.

ومع ذلك شنت السلطات العسكرية في عام 1982 حملة جديدة في ملاحقة قادة حزب الشعب الجمهوري وممثليه في البرلمان. وبشكل عام، نستطيع القول إن حزب الشعب الجمهوري الديمقراطي اليساري، لاقى اضطهاداً من الإدارة العسكرية، أكثر مما تعرض له حزب العدالة.

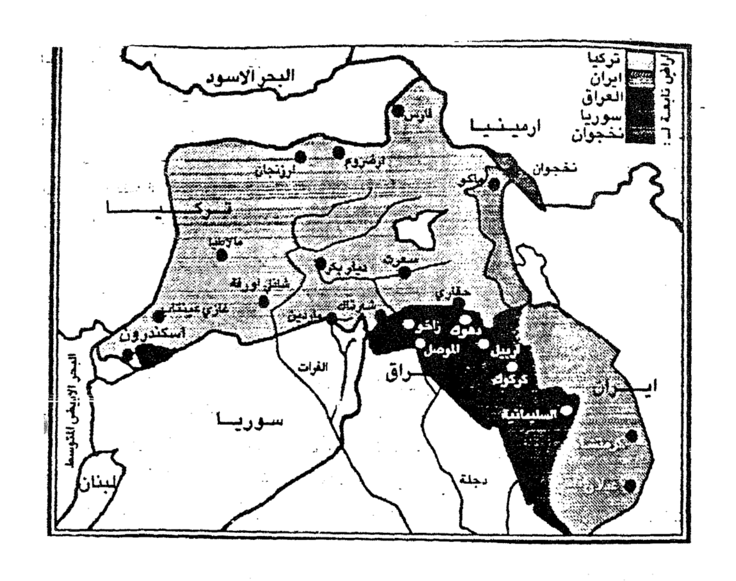
وفي معرض نشاطاته الصحفية، كان بولنت أجاويد قد أصدر في كانون الأول/ ديسمبر 1981، دورية أسبوعية تحت اسم "آرايش"، إلا أنها أغلقت في آذار/ مارس 1982، بأمر من السلطة العسكرية، بتهمة "نقد القيادة العسكرية".

وأخيراً، توج الانقلابيون مطاردتهم لحزب الشعب الجمهوري بحظره مع الأحزاب الأخرى في عام 1981.

في أيلول/ سبتمبر عام 1982، وإثر اشتداد المواجهات المسلحة بين الجيش التركي وعناصر حزب العمال الكردستاني في جبال الأناضول، عقدت قمة لرؤساء الأحزاب التركية لمناقشة الأوضاع وتطوراتها، وكان بولنت أجاويد قد حضر هذه القمة بصفته زعيماً لحزب اليسار الديمقراطي، تلك القمة التي شارك فيها سليمان ديميريل ومسعود يلماز ونجم الدين أرباكان وأردال اينونو. وفي هذه الأثناء كانت تتردد شائعات حول اقتراب قيام العسكر بانقلاب عسكري للسيطرة على زمام الأمور ومواجهة حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي جعل بولنت أجاويد يحذر الجيش من ارتكاب هذا الخطأ والقيام بانقلاب.

وبصدد مواجهة الأكراد وأخطار التقسيم، بدا أجاويد أكثر زعماء الأحزاب تشدداً وحدّةً في معارضة قيام الدولة الكردية في شمال العراق، التي رأى في قيامها بادرة أولى نحو تقسيم الوطن التركي. واتهم أوزال (إثر اجتماعه بزعماء المعارضة العراقية الكردية) ديميريل بالترويج للتقسيم معتبراً أن تركيا قد ساهمت في تأسيس الدولة الكردية، التي خططت لها القوى الغربية. ورأى أن هذه الدولة، تريد حل مسألة مواردها الاقتصادية بإعطائها المنابع النفطية في كركوك. وتابع قائلاً أن الذي سيلي قيام هذه

الدولة هو اقتطاع أراض من تركيا... « إنهم الآن في شمال العراق، يحملون بيدهم خريطة، تظهر المنطقة الممتدة من أرزنجان إلى هاتاي (لواء اسكندرون) ضمن حدود كردستان ». (انظر الخريطة رقم 3)



خريطة "كردستان الكبرى" التي ذكر بولنت أجاويد أن الأكراد قد أعدوها

في انتخابات 1983، لم يشترك حزب الشعب الجمهوري بالانتخابات، إذ كان من الأحزاب المحلولة، ولم يكن بولنت أجاويد قد شكل حزبه (حزب اليسار الديمقراطي) بعد. وفي هذه الانتخابات اكتفت الحكومة العسكرية باشتراك ثلاثة أحزاب موالية لها فقط (حزب الوطن الأم، حزب الديمقراطية القومي التركي، وحزب الشعب التركي).

وفي منتصف الثمانينات بدرت مبادرة من أوساط اليسار الديمقراطي، التي ترعرعت في حزب الشعب الجمهوري المحظور، توجت في تشكيل حزبين يمثلانه وهما الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي (SHP) بزعامة أردال اينونو، ابن عصمت اينونو، الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري (CHP)، وحزب اليسار الديمقراطي (DSP) بزعامة بولنت أجاويد.

في منتصف عام 1992، شهدت الحياة السياسية استئناف أكثر الأحزاب عراقة في تاريخ الجمهورية التركية، وهو حزب الشعب الجمهوري (CHP)، الذي تعاقب على رئاسته بعد أتاتورك، وعلى امتداد أربعين عاماً كل من عصمت اينونو وبولنت أجاويد. وجاء هذا الحدث إثر السماح للأحزاب المغلقة باستئناف نشاطاتها.

وجاء استئناف حزب الشعب الجمهوري لنشاطاته ليخلط الأوراق في الساحة السياسية التركية، إذ أن قاعدتي حزب اليسار الديمقراطي (DSP) - بولنت أجاويد، والحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي (SHP) أردال اينونو، كانتا تنتميان إليه. لذا جرت موجة انتقالات واسعة في صفوف تينك الحزبين إليه، بمن فيهم نواب ورؤساء بلديات. ولم تكن الولادة الجديدة لحزب الشعب الجمهوري يسيرة، بل شهدت مناورات ومناقشات وسجالات بين آخر رئيس له، بولنت أجاويد، وابن رئيسه ماقبل الأخير(عصمت اينونو)، أردال اينونو، وبعض قياداته السابقة الطامحة للزعامة.

وكانت الاستفتاءات بين وفدي ومندوبي حزب الشعب الجمهوري تُجمع على المطالبة بعودة بولنت أجاويد رئيساً له وقيادة مسيرته الجديدة. ولم يُمانع أجاويد في العودة، لكنه اشترط جملة شروط، أهمها إعادة تأسيس حزب الشعب الجمهوري على أسس حزبه الحالي، حزب اليسار الديمقراطي، وفي إطار تنظيمي جديد، من القاعدة إلى القمة. ولم يلق هذا الشرط تجاوباً من وفود حزب الشعب الجمهوري. ورأى أجاويد أن هنالك ضغوطاً خارجية لمنع إعادة تأسيس حزب الشعب الجمهوري على أسس حزب اليسار الديمقراطي، لأن سياسات وتوجهات هذا الأخير لا تنسجم مع مصالح بعض الدول الأجنبية. يقول أجاويد: (الآن يعرف كل واحد أية ألاعيب تُحاك ضد تركيا. إن الحزب الوحيد الذي يريد، وبصورة واضحة، سياسة خارجية مستقلة عن الحلفاء، وسياسة أمنية وطنية، هو حزبنا. يوجد في الاتجاه نفسه حزب الرفاه "الإسلامي". إن قوى كثيرة في العالم تسعى لعرقلة احتمال ظهور حزب قوي جداً، برئاستي، يُصر على إبعاد "قوة المطرقة" ـ الدولية المرابطة في تركيا والمكلفة حماية أكراد العراق ـ ويرى وجوب إنهاء الفراغ في السلطة في شمال العراق، واتباع سياسة خارجية وطنية مستقلة عن الحلفاء، ويقول بعدم وجود مشكلة كردية، بل مشكلة جنوب شرقي الأناضول. إن ما أقترحه من صيغة لانضمام حزب الشعب الجمهوري إلى حزب اليسار الديمقراطي، لا يدع مجالاً للألاعيب الأجنبية في التأثير عليه). ورداً على سؤال، في ذات السياق، أجاب أجاويد قائلاً: (إن قوى، على رأسها الولايات المتحدة، تُريد لتركيا أن تكون أداة لمصالحها في الشرق الأوسط، وقد حققت نجاحاً على هذا الصعيد. ولهذا السبب عرف الإرهاب الانفصالي تصاعداً في الفترة الأخيرة. إن بعض الشخصيات في تركيا تحول إلى أداة لقوى خارجية، تسعى إلى تقزيم تركيا، عبر اقتطاع جنوب شرقي الأناضول عنها. والحزب الوحيد الذي

يقف في مواجهة هذه الألاعيب والأحابيل الخطرة، هو حزب اليسار الديمقراطي).

وفي هذه الأثناء اعتبر العديد من نواب اليسار الديمقراطي أن أجاويد أضاع فرصة تاريخية لجمع اليسار الديمقراطي وفوزه في أية انتخابات عامة مقبلة، على سائر الأحزاب الأخرى. وهكذا ما كان من حزب الشعب الجمهوري إلا أن تتجه هيئته العامة إلى عقد مؤتمرها التأسيسي الجديد، في 9 ايلول/سبتمبر 1992، في أنقرة، لاختيار رئيس جديد للحزب مع مجلس قيادة، الذي فاز برئاسته دينيز بايكال* بـ 679 صوتاً، مقابل 452 صوتاً

---

* دينيز بايكال: من زعماء تيار الديمقراطية الاجتماعية، الذي خاض سلسلة من صراعات مفتوحة مع زعمائها الآخرين، ولا سيما أبرز اثنين منهم، وهما بولنت أجاويد وأردال اينونو. وكانت المواجهة الأولى في عام 1979، وكان له من العمر 41 سنة (من مواليد 1938)، عندما انتقد بلهجة حادة جداً، رئيس حزب الشعب الجمهوري، آنذاك، بولنت أجاويد، أثناء المؤتمر الـ24 للحزب. علماً بأن أجاويد هو الذي اكتشف دينيز بايكال عام 1973، وكان استاذاً في كلية العلوم السياسية، بعد أن نال درجة الدكتوراة فيها من جامعتي كولومبيا وبركلي في الولايات المتحدة، تلك السنة، 1973. رشح أجاويد بايكال للنيابة عن منطقة أنتاليا وكان عمره 35 عاماً. وبعد فوزه تولى وزارة المالية في حكومة الشعب الجمهوري والسلامة الوطني الإئتلافية. وفي عام 1976، أنتخب نائباً للأمين العام للحزب. ثم أعيد انتخابه عام 1977، نائباً عن أنتاليا، وتولى وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في حكومة أجاويد.

جاء انقلاب 12 ايلول/سبتمبر 1980 وحظر نشاط حزب الشعب الجمهوري عام 1981، ليشكلا عقبة أمام طموحات بايكال السياسية. وبعد رفع الحظر عن نشاطه السياسي، انظم بايكال إلى الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي، وانتخب في عام 1987 نائباً للمرة الثالثة عن منطقة أنتاليا. وأصبح رئيس كتلة الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي في البرلمان. وبعد سبعة أشهر أُختير أميناً عاماً لهذا الحزب. لكن الوئام بين بايكال واينونو رئيس الحزب، لم يستمر أكثر من خمسة أشهر. إذ أن قلة خبرة اينونو السياسية وطموحات بايكال، خلقت ثنائية في قيادة الحزب، فترشح بايكال لرئاسة الحزب أمام اينونو في عام 1988، لكنه انهزم، وترشح ثانية في تشرين الأول/ أوكتوبر 1990، فانهزم أيضاً، ثم لقي هزيمته الثالثة أمام اينونو نفسه عام 1992.

لمنافسه طونجير. وبذلك أصبح دينيز بايكال الرئيس الرابع لحزب الشعب الجمهوري، الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك وتزعمه إلى حين وفاته في عام 1938، حينما أتى على إثره عصمت اينونو، ومن ثم بولنت أجاويد.

نحا دينيز بايكال ليحول حزب الشعب الجمهوري، من حزب للدولة إلى حزب للمجتمع، بعد أن كان هذا الحزب الذي أسسه أتاتورك، عماداً للدولة، منذ بداية العشرينات حتى انقلاب 12 ايلول/سبتمبر 1980، حينما لجأ العسكر إلى حظر نشاطاته. وهنا يكمن جوهر الخلاف بين بولنت أجاويد ودينيز بايكال، فالأول انطلق من ذهنية إبقاء الحزب في روحية المعارضة والصدام مع معارضي الميثاق الأتاتوركي، في حين نحا الثاني إلى ذهنية الوفاق والمصالحة. وبهذا الصدد يقول بايكال: "سأقول ذلك بشجاعة. إن الديمقراطية الاجتماعية ليست أيديولوجيا تصادمية، بل أيديولوجية وفاقية. لقد تدثرت الديمقراطية الاجتماعية في السبعينات، تحت تأثير الماركسية، بذهنية تصادمية، بعض الشيء. إلا أن هدفها اليوم هو الوفاق. وفاق في أية مجالات؟ أولاً الوفاق العرقي، ثم الوفاق في القاعدة الدينية، الوفاق بين المؤمنين وغير المؤمنين، بين السنيين والعلويين. الوفاق بين الناس ذوي التوجه نحو الثقافة الشرقية وأولئك المتطلعين إلى الثقافة الغربية. يجب أن تضمن تركيا وفاقاً ضمن هذه المستويات الثلاث."

وهكذا نرى أن حزب الشعب الجمهوري، في التسعينات، لم يعد ذلك الذي أسسه أتاتورك (حزب التحرير الوطني، حزب الدولة، حزب التصدي والصدام، حزب تصفية الآثار الدينية للإمبراطورية العثمانية، الحزب

وعندما استأنف حزب الشعب الجمهوري نشاطاته، كان بايكال على استعداد للعودة إلى صفوف الحزب وقبول زعامة أجاويد له. لكن رفض الأخير الرئاسة، أتاح لبايكال فرصة للمنافسة والفوز برئاسة حزب الشعب الجمهوري.

الذي لا يعترف بحقوق الأقليات، حزب التعصب القومي). أما الحزب الذي أخذ هذا الدور بامتيان إلى حدٍ كبير، فهو حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد، الذي أثبت ذلك من خلال السياسات التي انتهجها في الفترات التي تولى فيها السلطة، وتلك التي دعا إليها أثناء وجوده في المعارضة.

في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 البلدية، مُني حزب اليسار الديمقراطي بإخفاق كبير، حيث لم يحصل فيها إلا على 12,8٪ من أصوات الناخبين، بينما حصل في عام 1991 على 17,9٪، تلك الانتخابات التي كان الفائز الأكبر فيها حزب الرفاه "الإسلامي" بزعامة نجم الدين أرياكان، حيث حصل على نسبة 24,5٪ بالمقارنة مع 17,7٪، نالها في انتخابات 1991 و6,9٪ في انتخابات 1987. ورأى بولنت أجاويد أن الأصوات التي حصدها الرفاه، هي أصوات خيبة الأمل بالأحزاب الأخرى في السلطة والمعارضة - وفي هذه الحالة يتجه الناخبون إلى إعطاء أصواتهم للأحزاب الأصولية، كما حصل في الجزائر ولبنان، وبنسبة ما الأردن، كما يحصل في تركيا الآن.

وإبان أزمة حرب الخليج الثانية، تصدر بولنت أجاويد صفوف الذين انتقدوا بشدة سياسات الحكومات التركية منذ اندلاع الأزمة، سواء كانت حكومة حزب الوطن الأم أو الحكومة الائتلافية (حزب الوطن - الطريق القويم).وكان موقف أجاويد من مسألة التمديد لـ "قوة المطرقة" واضحاً وحازماً في معارضته استمرار بقائها على الأراضي التركية، لأن التمديد، برأيه، انتحار لتركيا، وهو أمر سيؤدي تلقائياً إلى نتيجة لا مفر منها وهي جعل دولة الأمر الواقع الكردية الحالية رسمية. وعن احتمال تأسيس كردستان الكبرى، بعد فترة، أفاد أجاويد أن الدول التي نعرفها بالحليفة والمتفقة بدأت منذ مدة تتداول بصورة واضحة معاهدة "سيفر"، وتجري مناقشتها في برلماناتها كما في البرلمان الأوروبي. أولاً، أسسوا فيدرالية دون

موافقة القيادة العراقية، ثم لم يستطيعوا تأسيس فيدرالية مع العراق، وهنا سوف يطرحون مطلب تأسيس فيدرالية مع المنطقة ذات الكثافة الكردية في تركيا. وبهذا الخصوص قدّم أجاويد مطالب للحيلولة دون ذلك، جاءت كالآتي:

1- إنهاء تمركز قوة المطرقة في تركيا نظراً للضرر الكبير الذي ألحقته بالأمن التركي عبر المنطقة الأمنية التي أسستها في شمال العراق. ونظراً لكونها السبب في تصاعد النشاطات الانفصالية داخل تركيا، ولكونها فتحت الطريق أمام تقسيم العراق، وليس من السهولة نقل هذه القوة إلى بلد آخر في المنطقة، ذلك أن إيران وسوريا والأردن ولبنان، لا تريد هذه القوة على أراضيها. كما ليس من المحتمل موافقة دول الخليج على استضافتها. أما تمركز القوة في إسرائيل فإنه مستبعد، نظراً للانعكاسات التي يخلقها ذلك في العالمين العربي والإسلامي.

2- بعد خروج قوة المطرقة من أراضينا، على تركيا أن تبادر إلى القيام بدور الوساطة في العراق، بهدف حماية وحدة أراضيه والسلام الداخلي ومصلحة جميع أبنائه في إطار برنامج وفاق ديمقراطي.

3- على تركيا، إلى حين عودة الوضع في العراق إلى طبيعته، أن تضع تحت إشرافها، بصورة موقتة، المنطقة الضرورية من أجل ضمان أمن حدودها ضد تسلل الإرهابيين في شمال العراق إلى تركيا. ويجب أن تظهر تركيا كل الجهود من أجل تحسين العلاقات مع الأمم المتحدة والعراق كي تلغى العقوبات الاقتصادية المطبقة عليه.

4- إن الدول التي قد تقف ضد المحاولات التركية هذه، هي نفسها التي سلّحت العراق بمختلف أنواع الأسلحة، ولا سيما الصواريخ البعيدة المدى والأسلحة الكيماوية والنووية، وهي التي غضت الطرف عن استعدادات العراق لاحتلال الكويت، بل أضاءت له الضوء الأخضر. وعلى هذه الدول

أن تبدأ بمحاكمة المسؤولين عن ذلك. وإذا وقفت هذه الدول ضد المبادرات التركية فيجب على تركيا أن تحمل المسألة من جميع جوانبها إلى الأمم المتحدة والشروع بتحقيق على مستوى دولي.

5 ـ إذ تبدأ بمثل هذه المبادرات، على تركيا أن تطبِّع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق.

وفي معرض التعبير العملي عن هذه الأفكار، أقدم أجاويد في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1992 على زيارة ودية إلى بغداد، والتقى هناك بصدام حسين. هذه الزيارة التي أثارت ردات فعل من قبل أكراد العراق، حيث انتقدها فؤاد معصوم رئيس "حكومة" شمال العراق الكردية قائلاً إن أجاويد يشبه بذلك فيدل كاسترو، الذي أقدم لاحقاً على قطع علاقاته مع الرئيس العراقي.

وفي الربيع الأول من عام 1993، وبعدما أعلن عبد الله أوج آلان زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا الحرب الشاملة ضد الحكومة التركية، اشتدت المواجهات بين عناصر الحزب والجيش التركي، الأمر الذي جعل السياسيين الأتراك يعتبرون المشكلة الكردية هي مشكلة عسكرية محضة، مما أدى إلى تغليب وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية والقوميين الأتراك المتشددين. وفي هذه الأثناء تفتق ذهن المؤسسة العسكرية عن إنشاء جيش خاص لمواجهة حزب العمال الكردستاني، يصل تعداده إلى 60 ألف مقاتل، بحيث يوجه هذا الجيش إلى الجبال ويعطى امتيازات عالية. وقد أيد بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي هذا الإجراء ودعا إلى إلغاء الإجراءات الأمنية التقليدية.

وعلى الرغم من التوافق الظاهري بين القادة الأتراك حول الموقف من المسألة الكردية، إلا أن التناقضات إزاء كيفية حلها متباينة، فما يقول به ديميريل غير ما تراه تشيللر، وما يقترحه أجاويد وأرياكان كان يتعارض

مع طروحات يلماز وهكذا دواليك. وفي هذا السياق قدم بولنت أجاويد إلى رئيسة الوزراء، طانسو تشيللر تقريراً حول سبل حل "مشكلة الإرهاب"، جاء حسب صحيفة ميلليت، الذي نشرته في 14 تموز/ يوليو 1993، كما يلي:

1 - إن مصدر الإرهاب المتصاعد هو الكيان الذي أوجد في شمال العراق من قبل الحلفاء (أي الدويلة الكردية هناك) ويجب إلغاؤه.

2. تخفيف الحظر على العراق.

3. اتخاذ إجراءات عند الضرورة ضد أرمينيا التي تساعد حزب العمال الكردستاني (PKK).

4 ـ إلغاء الإجراءات الأمنية التقليدية ونظام الحماية في القوى وتشكيل قوة أمنية محترفة.

5 ـ استخدام أسلحة غير قاتلة لمنع زهق الأرواح إلا في الحالات الاضطرارية.

6. اتخاذ إجراءات اقتصادية أمنية.

7 - استئناف الدراسة في المدارس عبر استحداث "المنامة الداخلية" وفي ظل الحماية الأمنية.

8. إقامة شبكة اتصالات قوية ومتطورة.

9. عدم تطبيق الخصخصة على الصناعة ونظام الاتصالات.

10 ـ اعتقال المتهمين بالتعاون ودفع الرشاوى إلى حزب العمال الكردستاني (PKK).

11. التعاون مع الدول الأخرى والأنتربول لمكافحة تهريب المخدرات من قبل حزب العمال الكردستاني (PKK).

12 - إعطاء الأولوية لاستثمارات تؤدي إلى مكافحة البطالة وإقامة إصلاح زراعي قبل إتمام مشروع الـ "غاب" (GAP) لتنمية جنوب شرق الأناضول.

ويرى أجاويد (ميلييت 22 تموز/ يوليو) أن الحظر المفروض على العراق وقطع العلاقات الاقتصادية معه، خلق تربة مواتية للبطالة والتخلف الاقتصادي في جنوب شرق تركيا، استغلها حزب العمال الكردستاني PKK. وعلى هذا يجد الشباب نفسه تحت ضغط مثلث: الدولة والإقطاع والإرهاب.

وفيما يتعلق بموقف بولنت أجاويد من قضية السلام في الشرق الأوسط، فإن أجاويد يذكر، وهو صديق قديم لياسر عرفات، أنه عُرض على تركيا الاضطلاع بالدور الذي قامت به النرويج فيما بعد وهو التوسط سراً بين إسرائيل والفلسطينيين، إلا أنها ترددت ثم تمنعت. ثم أجّل حكمت تشيتين وزير خارجيته زيارته التي كانت مقررة إلى إسرائيل في أواخر تموز/ يوليو 1993، قبل حوالي الشهر من الكشف عن الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني، فبدت تركيا كأنها تُبعد نفسها وبإرادتها عن المبادرة والمساهمة المؤثرة في صنع الأحداث، مما قد ينعكس سلباً على موقعها على خريطة لا تطال فقط إعادة رسم الحدود الجغرافية، بل كذلك البنى السياسية والاقتصادية للمنطقة. وتركيا، شاءت أم أبت، أحد أجزائها الأساسية.

جاءت انتخابات 27 آذار/ مارس 1994 البلدية العامة لتدخل تعديلات في الخريطة السياسية الداخلية التركية. ولم يحصل حزب اليسار الديمقراطي بزعامة أجاويد إلا على نسبة 8,8٪، بينما حصل في عام 1991 على 10,8٪، ولم يصل مرشحوه إلى رئاسة بلدية أية مدينة كبرى، بل حاز على رئاسات بلديات 8 أقضية و14 قرية. وكان الفائز الأكبر في هذه الانتخابات هو حزب الرفاه، مرة أخرى.

جاءت نتائج هذه الانتخابات في جو كانت تعاني فيه حكومة طانسو تشيللر من صعوبات اقتصادية كبيرة، ولا سيما في مجال الديون

الخارجية، حيث بلغت نحو 70 مليار دولار، بالإضافة إلى التضخم الحاد والديون الداخلية الكبيرة والتراجع الكبير في حجم الصادرات والاستثمارات الأجنبية. ومن طرفه لم يتفق بولنت أجاويد زعيم حزب اليسار الديمقراطي مع طروحات الحكومة حول حل هذه الأزمة المستعصية عن طريق الخصخصة والإصلاح الضريبي، ورأى أن الأزمة ليست اقتصادية، بل هي متصلة بالمسائل السياسية والاجتماعية الأخرى. واتهم أجاويد قادة تركيا بالاستسلام ليس فقط للقوى الداخلية، بل كذلك لبعض القوى الخارجية. فبدلاً من أن تكون مهمة الدولة الأساسية ضمان الأمن للمجتمع، فقد دخلت في مساومات مع القوى الإقطاعية والعشائرية والقوميين المتطرفين، وبعض الأوساط الدينية وبعض القوى الخفية. وهذا برأيه لا يحل المشكلة بل يرسخها. ودعا بالتالي إلى معالجة اقتصادية واجتماعية (تفكيك البنى الإقطاعية والعشائرية). وهو هنا لا يعترف بأن المسألة الكردية هي من أسباب هذه الأزمة الاقتصادية، لأنه من أشد المناهضين للاعتراف بحقيقة وجود مشكلة كردية في تركيا، على الرغم من ميوله اليسارية والديمقراطية.

وفي شهر آذار/ مارس 1994، وعشية الانتخابات البلدية، وللحيلولة دون نجاح المرشحين الأكراد المؤيدين لحزبي الديمقراطية والعمال الكردستاني، اجتمع البرلمان ورفع الحصانة النيابية عن سبعة نواب أكراد بتهمة القيام بنشاط "انفصالي". وقد أيد أجاويد، الذي كان حاضراً الجلسة، وحزبه حزب اليسار الديمقراطي، رفع الحصانة هذا، محملاً الحكومة مسؤولية النشاطات التي قام بها النواب الأكراد المذكورون، وحمّل أردال اينونو الرئيس السابق للحزب الشعبي الاجتماعي المسؤولية أيضاً، لأن هؤلاء النواب نجحوا في الانتخابات النيابية السابقة تحت مظلة هذا الحزب.

إثر اغتيال عمر خلوق صباحي أوغلو، القنصل التركي في أثينا بتاريخ 4 تموز/ يوليو 1994، توترت العلاقات التركية ـ اليونانية، التي لم تكن على ما يرام منذ عودة أندرياس باباندريوس إلى السلطة في اليونان في الخريف الماضي، إثر الانتخابات التشريعية. وبهذا الصدد أخذت الصحافة التركية تتطرق إلى مسألة الصراع بين الحضارتين الهيلينية والعثمانية، وتدعي أن الأولى تهدف إلى السيطرة على جزر بحر إيجه والأناضول الغربي والجزر الاثنتي عشرة واسطنبول وتأسيس الإمبراطورية الرومانية الشرقية من جديد.

ومن الطبيعي أن يبرز بولنت أجاويد، بطل غزو قبرص عام 1974 وزعيم حزب اليسار الديمقراطي، ليعيد مبعث سياسة باباندريو "التوسعية" إلى فكرة الهيلينية، لا سيما أن حزبه يحمل اسم "حزب الحركة الاشتراكية للجامعة الهيلينية" (باسوك)، واعتبر أجاويد أن باباندريو هو الممثل الأكثر تطرفاً للجامعة الهيلينية. كما أخذ أجاويد يدعو إلى ضم قبرص الشمالية إلى تركيا، واعتبر أنها تعيش اليوم في نهضة وسلام وحرية وديمقراطية، بعكس ما كانت عليه قبل عام 1974.

وبقي اليسار الديمقراطي وزعيمه بولنت أجاويد في الظل، إلى ما بعد إزاحة أرياكان عن السلطة، في منتصف عام 1997. ويُذكر أن أجاويد كان من أشد المعارضين لحزب الرفاه ولزعيمه ، ومن أكثر المساهمين حماسة في إزاحته عن السلطة، إلى درجة أن موقفه يتماثل إلى درجة التطابق مع موقف الجنرالات بهذا الشأن. ففي إحدى جلسات البرلمان، قبيل نزع الثقة بأرياكان، خاطب بولنت أجاويد نواب البرلمان، بالقول: « إن الجيش لن يسمح لمجموعة من ذوي العقول الرجعية بهدم النظام »، واستمر في حملته الكلامية معتبراً أن حزب الرفاه أخطر على النظام من حزب العمال الكردستاني. وفي هذه الأثناء سُمع صوت أرياكان، وهو يردد: « أسكت أيها الكذاب، واترك الخطاب ».

بعد حجب الثقة عن حكومة أرياكان، وتكليف مسعود يلماز رئيس حزب الوطن الأم تشكيل الوزارة، دخل حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد في هذا الائتلاف الوزاري، حيث كان له 67 نائباً في البرلمان، وبلغ عدد المقاعد الوزارية التي شغلها 11 (5 وزارات دولة، والخارجية " إسماعيل جيم" والتربية والمالية والعمل والثقافة)، وأصبح أجاويد نائباً لرئيس الوزراء.

وقامت الحكومة الجديدة لتصبح عبارة عن موزاييك من التوجهات والمصالح، لا تجمع بين المؤتلفين فيها سوى قابلية الارتهان للخونة العسكرية التي حرضت ودفعت دفعاً إلى الإطاحة بحكومة نجم الدين أرياكان. والتناقضات في هذه الوزارة، كانت تشمل السياسات الداخلية والخارجية بمختلف ملفاتها، باستثناء مسألة التعامل مع الإسلاميين طبعاً، حيث ساد في تيارات الحكومة المختلفة إجماع على اجتثاثه.

وبالنسبة للملف العراقي مثلاً، الذي توليه الإدارة الأمريكية أهمية خاصة، فإن نائب رئيس الوزراء، بولنت أجاويد ومجموعته الوزارية، كانوا يرون أن تركيا تتحمل أضراراً فادحة من سياسة الحظر الاقتصادي على العراق. وإن واشنطن غير مستعدة للتعويض عن الخسائر من جراء ذلك. لذا، حسب أجاويد، يجب التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي على العراق ومحاولة التطبيع السياسي معه. ونذكر بأن أجاويد أثناء زيارته للعراق عام 1992، طرح مشروع إلغاء الحماية الأمريكية الخاصة لأكراد العراق، والعاملة من قاعدة أنجرليك، وتشجيع الأحزاب الكردية العراقية على التفاهم مع بغداد. وفي تطور آخر أعلن أجاويد أن تركيا رفعت الحظر الذي فرضته على التجارة الحدودية مع العراق منذ غزو العراق للكويت عام 1990. وأوضح في اجتماع لحزبه أن "حظر التجارة الحدودية في جنوب شرق البلاد قد رُفع، وهذا هو قرارنا الأول". وهذا إشارة واضحة إلى

العراق، لأنه لا يوجد أي حظر تركي على التجارة مع جارتيها الأخريين، على حدودها الجنوبية الشرقية، سوريا وإيران. لكن أجاويد لم يشر إلى ما إذا كان قرار حكومته هذا يُعتبر نقضاً للحظر الدولي الذي فرضته الأمم المتحدة على التجارة مع العراق منذ آب/اوغسطس 1990.

وهكذا يُمكن القول إن تركيا خرجت من أزمة أرياكان ـ تشيللر، لتدخل في أزمة يلماز ـ أجاويد. لذا فإن بولنت أجاويد أثناء وجوده في هذه الوزارة الائتلافية، لم يكن متحمساً لها، تلك الوزارة التي حجب البرلمان التركي الثقة عنها في نهاية شهر تشرين الثاني / نوفمبر من عام 1998، بسبب الفساد، وبعد أن أصبحت لا تمثل الأغلبية فيه.

وعلى الإثر أعلن أجاويد عن استعداده لتشكيل حكومة وتولي منصب رئيس مجلس الوزراء. وبالفعل أقدم سليمان ديميريل، رئيس الجمهورية التركية في الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1998 على تكليف أجاويد تشكيل الوزارة. وبعد مباحثات مطولة مع جميع الأحزاب ذات الكتل البرلمانية، فشل أجاويد في تشكيل الوزارة، لأنه لم يستطع أن يحصل على تأييد أكثر من حزب صغير، غير ذي وزن، في البرلمان التركي، لا يملك أكثر من 13 مقعداً، وهو "الحزب من أجل تركيا ديمقراطية"، الذي يتزعمه حسام الدين جندروك، بالإضافة إلى حزب مسعود يلمان، في حين رفضت بقية الأحزاب التعامل معه والمشاركة في حكومته.

أعلن أجاويد في 21 من الشهر ذاته تخليه عن هذه المهمة، وصرح للصحفيين بهذا الصدد قائلاً: «لقد اقترحت خلال مشاوراتي مع قادة الأحزاب السياسية ثلاثة صيغ ائتلافية، أقلوية أو تتمتع بالأغلبية مستثنياً حزب الفضيلة (الإسلامي) لكنني لم أحصل على دعم يضمن لي غالبية في البرلمان».

وبعد أن فشل إيرين إيريز وزير الصناعة والتجارة التركي، الذي كُلف تشكيل الوزارة، بعد تخلي أجاويد عن هذه المهمة، أقدم سليمان ديميريل على تكليف أجاويد مرة أخرى بتشكيل ما يسمى بـ "حكومة شان كايا"، تيمناً باسم القصر الجمهوري، مفضلاً هذا الخيار على الخيار الآخر، وهو قيامه بنفسه بتشكيل الحكومة، لكن في هذه الحالة سيحصل "حسب الدستور" حزب الأغلبية في البرلمان "حزب الفضيلة" على أكثرية الحقائب الوزارية، وذلك التزاماً بالدستور- وهي حكومة إدارة أعمال إلى ما بعد الانتخابات النيابية القادمة في 17 أبريل/ نيسان 1999.

شكل أجاويد في 11 كانون الثاني/ يناير حكومة أقلية* تتشكل أساسا من نواب من حزبه بالإضافة إلى ثلاثة نواب مستقلين**. ولم تضم هذه الوزارة سوى 24 حقيبة وزارية، في مقابل 37 كانت تضمها الوزارة السابقة. وفي 17 من الشهر نفسه نالت حكومة أجاويد ثقة البرلمان، بموافقة 306 مقابل 188، وامتناع نائب واحد عن التصويت.

وإثر هذا النصر الذي أحرزه أجاويد في البرلمان، حين نال أصوات حزبي الطريق القويم (طانسو تشيللر) والوطن الأم (مسعود يلماز)، أعلن

---

* تضمن التشكيل الوزاري الأعضاء البارزين التالين: حسام الدين أوزكان، نائباً لرئيس الوزراء. وهو مساعد لأجاويد ومقرب منه، وكان يتولى حقيبة الشؤون الدينية في الحكومة السابقة. حكمت أوجل بيه، نائباً لرئيس الوزراء، وهو علماني متشدد، كان يتولى منصب وزير التعليم في الحكومة السابقة، وكان قد أثار غضب الإسلاميين، بسبب تصميمه على حذف كل الأنشطة الدينية في النظام التعليمي، هذا وقد كلف من قبل أجاويد الإشراف على شؤون التعليم. إسماعيل جيم، وزيراً للخارجية، وهو نفس المنصب الذي كان يشغله في الحكومة السابقة، والذي تسنى له بمقتضاه التعامل مع عدد من القضايا الدولية الصعبة، وحظي جيم وهو صحفي سابق، بمديح داخلي عالي المستوى، وذلك بسبب تسويته النزاع الأخير الذي نشب مع سوريا. زكريا تمجيل، وزيراً للمالية، وهو نائب عن اصطنبول.

** ينص الدستور التركي على أن يُعهد بحقائب الداخلية والمواصلات والاتصالات إلى وزراء محايدين، في الفترة التي تسبق الانتخابات التشريعية.

عزمه على مواصلة مكافحة عصابات الجريمة المنظمة دون هوادة، وانظم أجاويد إلى الجيش في تحذير الناخبين من مساندة حزب الفضيلة في الانتخابات التشريعية القادمة، كما حذر الإسلاميين من إثارة نزاع بشأن حظر ارتداء الحجاب، في الفترة السابقة على الانتخابات. وفي معرض تقليله من "الخطر الإسلامي"، صرح أجاويد بأن المشكلة الكبرى التي تواجهها تركيا وحكومته هي في الاقتصاد، لا السياسة، إذ "سنواجه فترة اقتصادية صعبة بالفعل"، نظراً إلى حقيقة "أن علينا دفع نحو 24 مليار دولار لخدمة الديون في الأشهر الثلاثة أو الأربعة الأولى من هذا العام.. وهذه فترة بقائي في منصبي." ويذكر هنا بهذا الصدد أن تركيا في حالة عالية من الركود الاقتصادي، فقد أنخفض معدل النمو السنوي فيها من 5.4 إلى 3٪ في هذا العام، وانتشار بطالة عالية المستوى، ولاسيما في قطاع صناعات النسيج، الذي يُعتبر مصدر رزق لمليوني عامل تركي، كما هبطت المبيعات في قطاعي الإلكترونيات والأدوات المنزلية إلى 30٪.

كان عنوان حكومة بولنت أجاويد في هذه الفترة الانتقالية هو الاستمرار على نهج وتوجهات العسكر، وهو المتشدد سليل الأتاتوركية لا يساوم الإسلاميين ولا "الانفصاليين" الأكراد، وأخذ يبذل المساعي من أجل مطاردة أوج آلان، زعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا، للتوصل إلى محاصرته واعتقاله، الأمر الذي تسنى له في 16 شباط/ فبراير عام 1999. وبعدها أصدر أجاويد ما يسمى قانون التوبة، دعا فيه المسلحين الأكراد إلى الاستفادة من العفو وتسليم أنفسهم للسلطات التركية.

إثر اعتقال أوج آلان، وعلى التوازي مع الجولة التي أخذ يقوم بها بولنت أجاويد إلى شمال شرق تركيا، موطن الأكراد، شن ما يُقارب 10 آلاف جندي تركي هجوماً على شمال العراق لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي، مدعومين بمروحيات من طراز "كوبرا" و "سوبر

كوبرا" وطائرات حربية "ف ـ 4"، كما ساندهم مقاتلون من قوات "البشمركة" التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، بزعامة مسعود البرزاني وميليشيا "حراس القرى" من الأكراد الأتراك المدربين على القتال في المناطق الجبلية والذين يتلقون رواتب من الحكومة التركية. جاءت هذه العملية العسكرية بهدف الاستفادة من أجواء الرعب والقلق والإحباط التي سادت صفوف حزب العمال الكردستاني، بعد القبض على زعيمه. وكان أجاويد في هذه الجولة قد كشف عن قرارات اقتصادية تتركز أساساً على تنمية مناطق الأكراد، وصرح أنه ستُخصص موارد بقيمة 40.5 تريليون ليرة (114 مليون دولار) لتمويل برنامج تنمية خلال السنوات القليلة القادمة.

وفي هذا الوقت زار طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، تركيا وأجرى محادثات مع بولنت أجاويد، تطرق فيها الجانبان إلى موضوع القاعدة الجوية التركية في أنجرليك، التي تشن الطائرات الأمريكية المتمركزة فيها غارات على الأراضي العراقية، والموضوع الكردي إثر اعتقال أوج آلان، وقد طالب أجاويد طارق عزيز بعدم تقديم الدعم لعناصر حزب العمال الكردستاني. كما صرح أجاويد للصحفيين بعد هذه اللقاءات، أن بلاده ستبذل قصارى جهودها لمنع "تقسيم العراق"، وأعلن رفضه لتوجيه هجمات أمريكية على العراق انطلاقاً من أنجرليك ، إلا أنه دافع عن حق طائرات الكشف والاستطلاع الأمريكية في الدفاع عن نفسها في حال تعرضها لخطر الرادارات العراقية، ونصح العراق بعدم التعرض لهذه الطائرات.

في 23 آذار/مارس 1999، نجت حكومة بولنت أجاويد من حجب الثقة، إثر مذكرة تقدم بها بعض النواب للبرلمان، ولم ينل هذه الاقتراح

سوى 236 صوتاً من أصل 470 نائباً أدلوا بأصواتهم، فيما الغالبية المطلقة اللازمة للإطاحة بالحكومة هي 276 صوتاً (من أصل 550)*.

في هذه الأثناء كان التحضير للانتخابات البرلمانية على أشده، وبالنسبة لأجاويد وحزبه فقد أخذ يلعب بكافة الأوراق التي بين يديه، منها الورقتان الكردية والإسلامية، الهامتان جداً، لكل من يريد الفوز بالانتخابات في تركيا. ولم ينس اللعب بالورقة القومية، إذ أخذ يُذكر بأنه بطل الانتصار الذي تحقق لتركيا في قبرص سنة 1974، لأنه آنذاك كان يشغل منصب رئيس الوزراء، ناهيك عن أنه في عهده الحالي تمت مطاردة أوج آلان والقبض عليه وسوقه إلى تركيا. ولاستكمال التأثير الفعال في هذه اللعبة، قدم مرشحيه من تيارات وقوى وأيديولوجيات مختلفة. ورغم ادعائه بأنه "علماني"، لم يتردد في ترشيح أشخاص مقربين من التيار الإسلامي، منهم من كان من أعضاء حزب الرفاه المحظور، بالإضافة إلى ترشيح بعض الأشخاص الذين كانوا أعضاء في حزب الشعب الديمقراطي الكردي، ولم ينس أجاويد في هذا المعترك الانتخابي، كسب ود الناخبين العلويين، الذين يبلغ عددهم في تركيا قرابة الـ 25 مليون نسمة، وذلك حسب مصادرهم، أما المصادر المحايدة فتقدر عددهم بين 18 و20 مليوناً. أضف إلى ذلك دعم العسكر، المتوفر له أكثر من سواه، لأنه يلتقي معهم في العديد من التوجهات، لاسيما المتعلقة منها بمواجهة حزب الفضيلة الإسلامي.

---

* فازت 22 إمرأة بعضوية البرلمان التركي، في هذه الانتخابات التشريعية، الأمر الذي اعتبر رقماً قياسياً في تاريخ البرلمانات التركية. تنتمي هؤلاء النسوة إلى خمسة أحزاب، عشرة منهن ينتمين إلى حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد، وخمسة ينتمين إلى حزب الطريق القويم (يميني) وثلاث من حزب الفضيلة الإسلامي، واثنتان من حزب الوطن الأم (يميني) واثنتان أخريان من حزب الحركة القومية (يميني متطرف).

وفي هـذه الأثنـاء بيّـن اسـتطلاع لـلرأي، نُشـرت نتائجـه في 13 نيسـان/أبريـل، أن حـزب اليسـار الديمقراطـي، الـذي يتزعمـه أجـاويد، سيحتل المرتبة الأولى في الانتخابات المزمع عقدها في 18 نيسان/أبريل. كما رأى خبراء المال والمضاربون الأتراك أن أجاويد وحده القادر على توفير حكومة قوية للمضي قدماً في الإصلاحات الاقتصادية، التي يطالب بها "صندوق النقد الدولي".

ولم يتوان أجاويد عن استخدام الجذور التاريخية اليسارية لحزبه، في انتزاع الأصوات المنافسة له في جبهة اليسار، ولاسيما في حزب الشعب الجمهوري، أبيه الشرعي، الذي يتزعمه في هذه الفترة، دينيز بايكال، داعياً إلى "عدم تقسيم الأصوات، وعدم تخريب الوحدة الوطنية"، ويقصد بذلك أصوات اليسار ووحدة اليسار، والانخراط في صفوف اليسار الديمقراطي، لأن الزمن، "الآن زمن حزب اليسار الديمقراطي". كما أخذ أجاويد يُكيل التهم لزعيم حزب الشعب الجمهوري، متهماً إياه بأنه "خارج العصر"، الذي اتهم أجاويد، رداً على ذلك، بأنه لم يعُد ذلك "الأجاويد" القديم. ولم يَفت أجاويد أيضاً، الهجوم على طانسو تشيللر، زعيمة حزب الطريق القويم، واتهامها بأنها حولت الدين إلى أداة للسياسة، حينما قالت في مهرجان في قونيه، بأنها "كفيلة المؤمنين والعنوان الوحيد لهم" ، وأن أجاويد "معاد للدين".

وهنا نلاحظ أن بولنت أجاويد أخذ يُحاول إعادة مجده أو ظاهرته، التي عصفت في أواسط السبعينات، وأطلق عليه حينها "الفتى الأسمر" وصاحب الملامح الإنسانية والاشتراكية. لكنه على ما يبدو يُكرر ظاهرته بالمقلوب، كما يقول محمد نور الدين، أي في آخر سني حياته السياسية، أخذ يقترب من اليمين، كما أن ملامحه تحولت إلى القساوة، وينبع منها عداءٌ مستحكمٌ للأكراد والإسلاميين، ولم يستثن رفاقه من اليسار، الأمر

الذي دعا أحد منافسيه من جهة اليسار ورفيقه السابق إلى التساؤل "أين هو أجاويد السابق".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد سكان تركيا: 62.865.574 مليوناً، وعدد الناخبين: 37.612.000 مليون، وعدد صناديق الاقتراع: 208.596 ألفاً، وعدد النواب الذين سينتخبون: 550، وعدد رؤساء البلديات الكبرى: 15، وعدد رؤساء البلديات: 3.200 ألف، وعدد أعضاء المجالس البلدية: 33.823 ألفاً، وعدد أعضاء المجلس العام لكل محافظة: 3.126 ألف، وعدد الدوائر الانتخابية: 84 دائرة.

أما الكيفية التي تجري فيها الانتخابات النيابية، فهي على قاعدة التمثيل النسبي على مستوى المحافظة التي تشكل في معظم الحالات دائرة انتخابية واحدة، فيما قسمت اصطنبول إلى 3 دوائر وأنقرة إلى دائرتين وإزمير إلى دائرتين انتخابيتين. ويشترط في الأحزاب الفائزة على مستوى المحافظة أن تنال على مستوى تركيا ككل نسبة عشرة في المائة، لكي تتمثل في البرلمان، وإلا فإن أصوات الأحزاب الفائزة في المحافظة والمخفقة على مستوى تركيا، تُجيّر إلى الحزب الثاني ومن يليه من الأحزاب الفائزة في المحافظة وعلى مستوى تركيا. أي أن العديد من الأحزاب ينال مقاعد نيابية إضافية خارج العدد الذي يستحقه في الواقع. وقد ينال حزب ما نسبة مئوية أقل من الأصوات عن حزب آخر، لكنه يحصل على مقاعد نيابية أكثر.

ويبلغ عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التركية اليوم عشرين حزباً، بينها ستة أحزاب "كبيرة"، يتوقع أن تحصل على العشرة في المائة فما فوق من أصوات الناخبين، إضافة إلى حزب الديمقراطية الشعبي (الكردي) الذي يتوقع حصوله على 5 في المائة من الأصوات.

وتحدد هذا الأحزاب قوائمها الانتخابية وفقاً لنظام المراتب، بحيث تعرف مسبقاً الأسماء الفائزة وفقاً لعدد المقاعد التي سيربحها الحزب في الدائرة. فعلى سبيل المثال، إذا كان عدد نواب دائرة معينة عشرة نواب، يضع الحزب قائمة بأسماء مرشحيه ولكل منهم رقم من واحد إلى عشرة، بحيث يكون المرشح في المرتبة الأولى الأوفر حظاً، ثم المرشح في المرتبة الثانية... وهكذا بحيث تقل فرص نجاح المرشح في المراتب الأخيرة، إلا إذا فاز الحزب بجميع مقاعد الدائرة، وهذا نادر جداً. وعلى الناخب أن يؤشر بعلامة (x) على الدائرة الفارغة الموجودة تحت اسم الحزب الذي يختاره، والموجود على بطاقة تضم أسماء جميع الأحزاب المتنافسة مع شعارها ورئيسها ودائرة فارغة تحتها.

أما الأحزاب المشاركة في الانتخابات التي تجري اليوم، فهي مع أسماء زعمائها، كما يلي، وفقاً لترتيب ورودها في البطاقة الانتخابية:

1 ـ حزب الحرية والتضامن (ODP): وهو حزب يساري ثوري، أسسه محمد أفق أوراس في عام 1996.

2 ـ حزب العمال (IP): وهو حزب اشتراكي يساري، حل محل الحزب الاجتماعي الاشتراكي المنحل بموجب حكم لمحكمة أمن الدولة، وكان قد تأسس في عام 1992، وزعيمه دوغو بيرنيشيك، الذي ما زال في السجن.

3 ـ حزب المصالحة والديمقراطية (DBP): حل محل حزب التغيير والديمقراطية، الذي حلته المحكمة التركية، فتأسس مجدداً في عام 1996، ويتزعمه حالياً رفيق قرة قوتش.

4 ـ حزب التغيير التركي (DEPAR): أسسه الدكتور كوك خان جابو أوغلي في عام 1998، كحزب يساري، بعدما خرج من حزب اليسار الديمقراطي، الذي يتزعمه أجاويد.

5 ـ حزب الوطن الأم: أسسه تورغوت أوزال، رئيس جمهورية سابق في عام 1983، تحولت زعامته إلى مسعود يلمان، بعد وفاة الأول. وهو حزب يميني مركزي.

6 ـ حزب المتقاعدين EP :حزب يميني حل محل حزب التقاعد في عام 1996، وهو حزب اشتراكي يساري يتزعمه لافنت توزيل.

7 ـ حزب تركيا الديمقراطية (DTP): انشق عن حزب الطريق القويم، الذي تتزعمه طانسو تشيللر، بأمر من سليمان ديميريل والعسكر، وأسس هذا الحزب أحمد حسام الدين جندوروك في عام 1997، ودخل مع يلماز وأجاويد في الوزارة 55 الائتلافية.

8 ـ حزب البعث الجديد (YDP): حزب ليبرالي يميني، أسسه حسن جلال كوزال في عام 1992.

9 ـ حزب الوحدة الكبرى (BBP): أسسه محسن يازجي أوغلو في عام 1993، كحزب إسلامي قومي تركي، وكان قد انشق عن حزب الحركة القومية الذي تزعمه ألب أرسلان توركيش، القومي المتزمت.

10 ـ الحزب الديمقراطي (DP): أسسه مجدداً النائب كوركوت أوزال، كحزب يميني، بعدما انسحب من حزب الوطن الأم، احتجاجاً على علمانية يلماز وإغلاقه المدارس الشرعية، واتصاله بالمافيا.

11 ـ حزب اليسار الديمقراطي (DSP): أسسه بولنت أجاويد، بعد حل حزب الشعب الجمهوري، إثر انقلاب 1980. وهو حزب قومي يساري، يُحظى بتأييد تنظيم "المؤتمر العلوي التركي"، وأتباع المذهب البكتاشي، كما يَحظى بتأييد بعض كبار جنرالات الجيش.

12 ـ حزب الفضيلة (FP): أسسه المحامي إسماعيل ألب تكين في 17/10/1997، إثر إغلاق حزب الرفاه "الإسلامي"، بحكم من المحكمة

الدستورية التركية، وهو حزب إصلاحي إسلامي، ويتزعمه الآن محمد رجائي كوتان.

13 ـ حزب الشعب الجمهوري (CHP): أسسه مصطفى كمال "أتاتورك" في عام 1923، وحظر إثر انقلاب 1980، ثم أعاد تشكيله دينيز بايكال، بعد رفع الحظر عنه في بداية التسعينات، وهو حزب تركي علماني أتاتوركي.

14 ـ الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP): أسسه بيسيم تيبوك في عام 1994.

15 ـ حزب المصالحة (BP): أسسه علي حيدر وزير أوغلو كحزب للعلويين الأتراك (القوميين العلمانيين)، ويتزعمه حالياً عابدين أوز غوناي.

16 ـ حزب الأمة "الملة" (MP): أسسه ايغوت ديب علي، وهو حزب إصلاحي ديمقراطي وحدوي تصالحي.

17 ـ حزب الطريق القويم (DYP): أسسه سليمان ديميريل، وبعدما أصبح رئيساً للجمهورية، تزعمته طانسو تشيللر، وهو حزب علماني يميني.

18 ـ حزب الاقتدار الاشتراكي (SIP): أسسه ايدمير غولير في عام 1992.

19 ـ حزب ديمقراطية الشعب "الخلق" (HADEP): وهو حزب كردي، حل محل حزب "طالب الديمقراطية لجنوب الشرق"، تأسس عام 1992 وحلته محكمة أمن الدولة،، يتزعمه مراد بوزلاق (في السجن)، والحزب الآن قيد المحاكمة، حيث يُتهم بالإرهاب، والتعاون مع أوج آلان وحزب العمال الكردستاني، وهو متهم أيضاً بإهانة العلم التركي.

20 ـ حزب الحركة القومية "حركة الملة" (MHP): وهو حزب يميني قومي طوراني، أسسه ألب أرسلان توركيش، وله ذراع عسكرية، يُطلق عليها "منظمة الذئاب الرمادية"، والذئب هنا هو الذئب الأغبر الذي عبده

الأتراك أيام الجاهلية. وبعد وفاة ألب أرسلان توركيش، آلت زعامة الحزب إلى النائب دولت باغجلي.

وبعد أخذ ورد في البرلمان التركي، قررت لجنة الانتخابات العليا تقسيم الحصص الإعلامية على الأحزاب، التي استوفت شروط المشاركة. وتقرر أن ينال حصة الأسد من محطات راديو وتلفزيون الدولة التركية، حزب اليسار الديمقراطي، أي حزب رئيس الوزراء الحالي بولنت أجاويد. وتقرر أن يستخدم راديو وتلفزيون الدولة للدعاية الانتخابية مدة 50 دقيقة مجاناً. يليه حزب الفضيلة المعارض، الذي يمتلك أكبر كتلة برلمانية وحصته 40 دقيقة. وخصص لحزبي الوطن الأم والطريق القويم، 30 دقيقة لكل منهما. وينال كل من الأحزاب الباقية 15 دقيقة.

جاءت نتائج الانتخابات التركية الأخيرة مخيبة لنتائج التوقعات التي قدمها محللو وسابرو الوضع السياسي التركي قبيلها، ولم تتوافق مع استطلاعات الرأي التي أجريت لهذا الشأن.

فقد حصل حزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولنت أجاويد على نسبة 22٪*، وكانت المفاجأة في نيل حزب الحركة القومية اليميني المتشدد بزعامة دولت باغجلي على نسبة 18٪، وأتت المفاجأة الأخرى بالتراجع الكبير في شعبية حزب الفضيلة بحصوله على 15,6٪ فقط، بعدما كانت النسبة التي حصل عليها في انتخابات عام 1995 21,4٪. وأتى الانهيار الكبير على جبهة قوى اليمين، فقد حصل حزب الطريق القويم بزعامة تشيللر

* ألمحت مصادر دبلوماسية أوروبية في أنقرة إلى أن رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد وافق على إعطاء الضوء الأخضر للإدارة الأمريكية لإقامة قواعد لتدريب وتأهيل وتجميع فصائل من المعارضة العراقية، وترتيب شن هجوم عسكري رئيسي على عدة محاور بدعم جوي أمريكي على بغداد، في إطار عملية تنفيذ قانون تحرير العراق الذي سنه الكونغرس الأمريكي وتبنته الإدارة في واشنطن، مما حدا بأمريكا إلى مساندته في الانتخابات.

على 12,4٪ وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز على 13,4٪، بعدما كانت للأول في انتخابات 1995 19,2٪ وللثاني 19,7٪. وعلى جبهة قوى "اليسار العلماني" فشل حزب الشعب الجمهوري (أتاتورك) في تخطي حاجز العشرة بالمائة اللازمة للدخول إلى البرلمان ونال 8,9٪، بينما حصل في انتخابات 1995 على 10,7٪. وعلى الصعيد الكردي، حل حزب الشعب الديمقراطي "الكردي" في المركز السابع، إلا أنه لم يتخط حاجز العشرة بالمائة، فقد حصل على نسبة 4٪، بينما نال في عام 1995 نسبة 4,7٪.

أما عدد المقاعد في البرلمان فقد أتت على الشكل التالي: حزب اليسار الديمقراطي ـ 133 مقعداً، حزب الحركة القومية ـ 130 مقعداً، حزب الفضيلة - 112 مقعداً، حزب الوطن الأم - 88 مقعداً وحزب الطريق القويم - 85 مقعداً، إضافة إلى نائبين مستقلين، من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعداً*. وإذا كان عدد المقاعد التي حصل عليها بعض الأحزاب لا تتناسب مع النسبة المئوية لأصوات ناخبيه، فإن هذا يعود إلى نظام الانتخابات التركي، الذي بموجبه يحصل الحزب الفائز بالمرتبة الثانية في أي منطقة انتخابية على مقاعد الحزب الحاصل على المرتبة الأولى، إذا لم يتخط الأخير نسبة الـ 10٪ من الأصوات، النسبة التي تخوله لدخول البرلمان، كما حصل مع حزب الشعب الديمقراطي "الكردي" في المناطق الكردية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدستور التركي سنَّ هذه المادة الأخيرة لكي لا يتسنى لأحزاب الأقليات دخول البرلمان.

أما نتائج الانتخابات البلدية، والتي جرت على التوازي مع الانتخابات البرلمانية فأتت تقريباً، كما توقعتها استطلاعات الرأي: حيث حصل حزب الفضيلة على المرتبة الأولى فيها وبقي مسيطراً على بلديات أنقرة واسطنبول وقيصرة وقونية، التي تعتبر من المدن الكبرى.

بينما أكثر استطلاعات الرأي اعتدالاً أعطت للانتخابات البرلمانية لحزبي الفضيلة واليسار الديمقراطي أرقاماً متقارية (19 - 20) في المائة، وحزب الوطن والطريق القويم بين 14 و18 في المائة وحزب الحركة القومية والشعب الجمهوري 10 - 11 في المائة.

والمفارقة هنا واضحة، بعد فرز الأصوات في الانتخابات البلدية والبرلمانية بالنسبة لحزب الفضيلة، حيث أراد الناخب التركي من حزب الرفاه دوره "الخدماتي"* ، بينما تراجع عن قبول دوره السياسي. ولعل من أحد الأسباب الرئيسة في ذلك هو العامل الكردي، بعد اعتقال عبد الله أوج آلان، زعيم حزب العمال الكردستاني، وماجر من ارتفاع شعبية بولنت أجاويد وحزبه، الذي نفذ هذه المهمة، وارتفاع وتائر التعصب القومي عند الأتراك.

في الجلسة الافتتاحية للبرلمان الجديد، التي عُقدت في 2 أيار/مايو، تحولت ساحته إلى ميدان قتال بين العلمانيين والإسلاميين، وتمحورت المعارك حول شرعية الحجاب أو السفور، في الجامعات والمدارس وحتى في الشوارع. وفي البرلمان أصبحت النائبة الإسلامية مروة قاوقجي* رمزاً لهذا

---

* خير الشعب التركي ممثلي السلطات المحلية من الإسلاميين "حزب الرفاه"، بعد انتخابات 1994 البلدية، التي فاز فيها هذا الحزب بالمرتبة الأولى، خير حسن إدارتهم لبلدياتهم ومحاربتهم الفساد والرشوى، وتقديمهم الخدمات الضرورية. وعلى لسان أحد الشباب الأتراك، يُدعى أردال نرغيز (24 عاماً)، يعمل في دكان ويُعيل أمه الأرملة، رداً على سؤال طرحته عليه مراسلة النيويورك تايمز في أنقرة: "صديقتي مسيحية. أحب السفر إلى أوروبا. وفي المساء أذهب إلى الملاهي وأشرب الخمرة. كل هذا يعني أنني لا يجب أن أحب الرفاه. إلا أنني أعطيته صوتي. فصوتي لم يكن للإسلام، بل لأناس أنظف وأفضل.

* مروة صفا قاوقجي: ولدت في 1968/6/20 في اصطنبول. تحمل شهادة عليا في علوم الكمبيوتر. تحجبت منذ طفولتها. كان جدها ضابطاً في الجيش، وخاض معارك عديدة في سبيل الاستقلال الوطني. حصلت في انتخابات 1999/4/18، على أعلى نسبة أصوات في دائرتها الإنتخابية. وبعد نجاحها في

الصـراع، لأنهـا دخلـت البرلـمان، في جلسـته الافتتاحيـة، وهـي ترتـدي الحجاب.

بعد أن أسدلت ستارة الانتخابات البرلمانية في تركيا وتكليف بولنت أجاويد، زعيم الكتلة البرلمانية الأكبر في البرلمان بتشكيل الوزارة الـ 57 في عمر الجمهورية التركية، أخذ الأخير يبحث عن تحالف مع أحزاب أخرى تشكل مع كتلته البرلمانية الأغلبية، التي تمكنه من الحكم، في ظل وضع سياسي حاد التناقض في الداخل التركي. وما كان من أجاويد إلا أن رأى في حزبي الحركة القومية، الذي يتزعمه دولت باغجلي*، والوطن الأم،

الانتخابات، صرحت قائلةً: لن أنزع الحجاب ولن أستقيل من البرلمان. ونظراً لشجاعتها أطلق عليها لقب "جان دارك التركية". (صحيفة النهار البيروتية. نهار الشباب، 18 أيار/مايو 1999، ومصادر أخرى.)

* حزب الحركة القومية هو الحزب الذي يكتسب أهميته الخاصة من كونه الحزب الوحيد الذي مازال يتمسك ويدعو إلى القومية الطورانية بصيغتها الأسطورية، وهو حزب القوميين المتشددين من الأتراك، الذين يعلنون وحدة طوران من الأناضول إلى حدود الصين، وحدة قائمة على العرق التركي. وهذا الحزب الذي كان يدعى سابقاً بحزب العمل القومي، والذي أسسه وتزعمه تاريخياً ألب أرسلان توركيش، وهو ضابط متقاعد من أتراك قبرص الشمالية، ولد فيها عام 1917، هو امتداد لحركة تركيا الفتاة والاتحاد والترقي، قبل أن تخمد جذوتها بفضل عقلنة مصطفى كمال لها. بدأ نجم ألب أرسلان توركيش يسطع مع نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ كان من بين العسكريين الأتراك الذين شاركوا في الحرب الكورية، وفي عام 1957 عين ملحقاً عسكرياً بالسفارة التركية في واشنطن، وبعدها أعيد إلى الخدمة ولكن ضمن القوات الملحقة بحلف الناتو. ساهم توركيش في انقلاب 1960 العسكري، وكان له شرف إذاعة البيان رقم (1)، وكان أكثر الضباط الانقلابيين عنفواناً وتطرفاً. بعد الانقلاب عين سكرتيراً في مجلس الثورة ومستشاراً خاصاً للجنرال جمال جورسيل، رئيس الجمهورية. بعدما عادت السلطة للمدنيين، عمل توركيش على تكتيل زملائه الضباط وشكل ما سمي حينها بـ "مجموعة الأربعة عشر"، التي طالبت بإبقاء الحكم للعسكر لسنوات أخرى. وبعدما فشل هو ومجموعته في تحقيق هدفهم هذا، أبعدوا من الخدمة وتم نفيهم خارج البلاد. وبعد العودة انخرط ثانية بالعمل السياسي وشكل حزباً قومياً طورانياً متشدداً أطلق عليه اسم "حزب العمل القومي"، الذي خاض صراعاً مريراً مع اليسار التركي، إذ شكل في الستينات والسبعينات ما سمي بـ "فصائل الذئاب الرمادية"، التي كانت تدعم من قبل الأجهزة السرية في الدولة التركية وتقوم

الذي يتزعمه مسعود يلماز، حليفين ممكنين لتنفيذ المهمة الموكلة إليه، حيث يصل عدد مقاعد الأحزاب الثلاثة المؤتلفة هذه إلى 351 مقعداً من أصل 550. فهل تستطيع هذه الأحزاب من "اليسار القومي" - حزب اليسار الديمقراطي، ومن اليمين - حزب الوطن الأم، ومن اليمين القومي المتعصب - حزب الحركة القومية، هل تتمكن من وضع حد للتناقضات السياسية و"الأيديولوجية" فيما بينها وتدير دفة السياسة في تركيا، مع أخذ مواقف العسكر، ممثلاً بـ "مجلس الأمن القومي" بعين الاعتبار؟

وفيما يخص المؤسسة العسكرية التركية، فإنها تشبه حكومة الظل الدائمة. وهي عبارة عن مجلس مصغر مؤلف من كبار الضباط، الذين يسيطرون على الجيش ويحتلون المناصب الحساسة فيه. ويُعتبر مجلس الأمن القومي هو المكان الذي يصب فيه ويصدر عنه التعبير الرسمي عن رأي المؤسسة العسكرية وقراراتها، فيما يخص القضايا الحساسة للدولة، إن كان فيما يتعلق بالشؤون الداخلية أو الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أنه في تركيا، يُعمل بهذا "الدستور" ضمنياً، منذ الانقلاب العسكري الأول، الذي نفذه العسكر في عام 1960. وهذه المؤسسة العسكرية تمتلك مؤشرات غير محددة، وصلاحيات واسعة، لا يعرفها سوى المؤسسة ذاتها، تستطيع بمقتضاها أن تمنح حكومة تركية دون أخرى صفة احترام النظام العلماني، وأن تتهم أخرى بتهديد هذا النظام. ومما لا شك فيه أن الطبيعة العسكرية لمرجعية النظام العلماني التركي، تعكس طبيعة العلاقة بين

بنشاطات إرهابية واغتيالات ضد اليسار. وتجدر الإشارة إلى أنه كان يدور صراع عنيف في تلك المرحلة بين يسار الوسط التركي الذي يتزعمه أجاويد، وحزب العمل القومي بزعامة توركيش. وكان الأخير قد توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في نهاية عام 1998. (المصدر - الصراع السياسي في تركيا "الجيش والأحزاب السياسية". ف.إ. دانيلوف. دار حوران. دمشق. ط.1 1998. صحيفة الحياة اللندنية 25 نيسان/ابريل 1999.)

المجتمع التركي والعلمانية. فاختيارات المواطن التركي لها حدود، تحددها المؤسسة العسكرية، وسلوكات الحكومات المنتخبة، خاضع للرقابة المباشرة، من قبل المؤسسة العسكرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حزب الحركة القومية قد هدد بالانسحاب من الائتلاف، بعد تصريحات من النائبة رهشان، زوجة أجاويد ونائبته في قيادة الحزب، أشارت فيها إلى عدم نسيان ماضي هذا الحزب الفاشي، قبل انقلاب 1980، الذي كان يقوم بأعمال عنف يمينية متطرفة، متسائلة: "هل تغيروا فعلاً منذ ذلك الوقت". وهنا تجدر الإشارة إلى أن (اليسار الديمقراطي) خاض، في الستينات والسبعينات، صراعاً ضروساً ضد حزب الحركة القومية، الذي كان يُسمى (حزب العمل القومي) ويتزعمه ألب أرسلان توركيش، وتُوج هذا الصراع بانقلاب 1980 العسكري بقيادة الجنرال كنعان ايفرين.

أفادت معلومات، نقلتها محطة (TGRT) التركية الخاصة، أن أحد أسباب تأخر الاتفاق بين حزبي اليسار الديمقراطي والحركة القومية على قيام ائتلاف حكومي بينهما، كان إصرار زعيم الأخير على تنفيذ حكم الإعدام بأوج آلان، زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل في جزيرة ايمرلي التركية، مقابل مشاركته في الحكومة. وقد تم تجاوز هذه النقطة بعد موافقة أجاويد على ذلك ضمناً، وتدخل رئيس الجمهورية سليمان ديميريل وإعطائه ضمانات لتوقيعه على حكم الإعدام (يشترط في تنفيذ حكم الإعدام في تركيا موافقة كل من البرلمان ورئيس الجمهورية) في غضون أقل من سنة، أي قبل انتهاء ولايته.

لاحقاً وبعد محاكمة لم تستمر طويلاً، حُكم على عبد الله أوج آلان بالإعدام، من قبل المحاكم التركية. فهل يا ترى سيطبق الاتفاق الثلاثي الذي أُبرم بين رئيس الحكومة، بولنت أجاويد، وشريكه في الائتلاف، دولة

باغجلي، ورئيس الجمهورية، سليمان ديميريل، ويُنفذ الحكم الصادر بحق زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوج آلان؟ أم ستبقي تركيا هذه الورقة في أيديها، لتلعب بها وتساوم عليها، مع الاتحاد الأوروبي وأطراف أخرى.

ملحق

من مقدمة ديوان "أشعار" بولنت أجاويد

لن يكون رجل السياسة، في اعتقادي، ناجحاً في ميدانه هو أي في السياسة، إذا ما تحولت حياته كلها ودنياه إلى سياسة. لا أريد أن يفهم من كلامي أن الاهتمام بالفن والشعر. كما أفعل أنا. شرط ضروري لا غنى عنه بالنسبة لكل السياسيين... ما أردت أن أقوله هو: يجب أن يكون لكل سياسي عالم آخر غير عالمه السياسي. لا بد له بين الحين والآخر من أن ينتقل إلى هذا العالم الثاني ليطل على السياسة من خارجها. يجب أن تكون لدى رجل السياسة اهتمامات معينة ووجهة نظر كونية تحميه من نسيان حقيقة أن السياسة ليست شيئاً مجرداً وأن موضوعها الجوهري هو الإنسان وهدفها الرئيسي هو حرية هذا الإنسان وسعادته.

قد يتوهم السياسي الذي تشكل السياسة كل عالمه بأن هذا العالم قد تعرض للانهيار إذا ما تعرض لهزيمة سياسية عابرة أو اضطر لسبب ما، لأن يبقى خارج الحياة السياسية. وهو لذلك يتمسك بالسياسة تمسكاً مَرَضياً، يتمسك بها بقوة لا لفائدة المجتمع والإنسانية بل ليبقى هو نفسه واقفاً، أي ليخدم ذاته.

أما إذا كان هناك عالم آخر يستطيع الانتقال إليه حين يترك الحياة السياسية أو تتركه، عالم ينتظره ويستطيع الذهاب إليه بشوق، يستطيع العيش فيه براحة، وإذا كان في الوقت نفسه قادراً، حتى اللحظات التي يغرق فيها همومه السياسية، على إبقاء ذلك العالم حياً في واحدة من زوايا

مخيلته، على الاشتياق إلى هذا العالم، فإن رجل السياسة يظل بعيداً، البعد كله، عن وباء التعصب الأعمى... يبقى بعيداً عن التضحية بالمجتمع والإنسانية على مذبح تعصبه السياسي. بل ويكون عند الحاجة، قادراً على التضحية بتعصبه السياسي واهتماماته الشخصية في سبيل المجتمع والبشرية، في سبيل الإنسان.

فالسياسي الذي يتوفر عنده مثل هذا العالم وهذه الاهتمامات هو وحده رجل السياسة المتحرر من قيود السياسة وحدودها، ورجل السياسة الحر المتحرر من القيود هو وحده القادر على المساهمة في النضال من أجل حرية المجتمع والإنسانية مساهمة فعلية.

حين يكون رجل السياسة قوياً في السياسة، حتى يكون قادراً على المحافظة على شخصيته وإنسانيته في بحر السياسة، حتى لا يكون مضراً في السياسة، لا بد له من أن يكون متحرراً من السياسة إلى درجة تمنعه من الجنون بنشوة الانتصار أو الانهيار التام لدى تجرع كأس الهزيمة.

ينبغي لرجل السياسة أن يحمل في نفسه قوة تمكنه من الرحيل وحيداً تاركاً ذلك المربع الصغير للسياسة مثل الشاه المهزوم في قصيدتي "الشاه" عندما يتطلب الموقف ذلك. يجب عليه أن يعرف كيف "ينسحب عندما تنتهي مهمته"، كما نصح لاوتسو قبل خمسة وعشرين قرناً.

من أشعار بولنت أجاويد*

الشاه

في البدء تعارك المشاة
كل منهم كالشعب
والشاهات داخل الأسوار المحكمة
كانوا مثل أسرى تحت الحراسة
الوزراء والجياد والفيلة
مستنفرة دفاعاً عن شاهها
كل منها أكثر حرية من الشاه
لكن الأحرار
يموتون سريعاً في الحروب
بقي الشاه الفائز منتصباً
داخل مربعه الضيق
أما الشاه المغلوب على أمره
فقد بعثوا به إلى المنفى

---

* وُلد في اسطنبول عام 1925. أنهى الدراسة الثانوية في مدرسة "روبيرت كولج" الأمريكية في اسطنبول. ثم تابع الدراسة في جامعة أنقرة، كلية اللغات والتاريخ والجغرافيا ـ قسم اللغه الإنكليزية وآدابها. قام بترجمة عدد من الأعمال الأدبية المعروفة لعدد من مشاهير الأدباء، مثل طاغور وت. س. اليوت ولاوتسو .. إلخ. جُمعت أشعاره في كتاب "أشعار"، الذي صدر عام 1976. تُرجم ديوانه الذي يحمل عنوان "نُحِتَ النور من الصخر" إلى الألمانية عام 1978.

وضعوا حداً لحكمه الشاهاني
وضعوا حداً لأسره
مخلفاً وراءه المربعات البيضاء والسوداء
رحل بعيداً على أجنحة الحرية
رحل بعيداً وحده.

1975

حكم

نحن قتلة مع القاتل ولصوص مع اللص
كلنا متهمون وكلنا قضاة
كلنا مذنبون وكلنا مدّعون
نبرئ ساحة هذا ونشهر بذاك
نطلق سراح هذا ونشنق الآخر
نفعل هذا كله بأنفسنا نحن
ينغرز نصل في ظهر أحدنا
كل يوم
نحن من ضرب ومن ضُرب

1975

جيل السلام

سالت الدماء أنهاراً في الشوارع
امتلأت الأرض بأشواك الأحقاد
كانت الدنيا في عصر الجليد
كانت هناك شمس منطفئة في السماء

تجمدت علاقات الناس ببعضهم
لا صديق ولا رفيق
انتفضت الدنيا بركاناً فجأة
تفتحت القلوب في الصدوع هنا وهناك

كومة ألم

أولئك الذين ولدوا في تلك القرية وماتوا
أولئك الذين لم يروا
بحراً أو مدينة أو جبلاً آخر
أولئك الذين
أرضهم يباب
بطونهم خاوية
أيديهم ممزقة
يا من أتيتم دون أمل إلى هذه الدنيا
ورحلتم بلا أمل
يا من ولدتم ومتم في تلك القرية

1968

(المصدر. مختارات من الشعر التركي. مجموعة من المؤلفين. ترجمة فاضل جتكر. وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية. ط.1 1995.)

المراجع

1 - الغرب ضد العالم الإسلامي - من الحملات الصليبية حتى أيامنا. بونداريفسكي. دار التقدم، موسكو. ط1 - 1985.

2 - تركيا - حلقة ضعيفة من السلسلة الإمبريالية. د. يورك اوغلو. ترجمة فاضل لقمان. دار ابن رشد - بيروت. ط1. 1979.

3 - ملفات تركية. أوج آلان (تركيا والأكراد). يوسف إبراهيم الجهماني. دار حوران - دمشق. ط.1: 1999.

4 - حزب الرفاه والرهان على السلطة - الإسلام السياسي الجديد. يوسف إبراهيم الجهماني. دار حوران - دمشق. ط.1: 1997.

5 - السياسة الخارجية التركية بين عامي 1919 و 1995. عدد من المؤلفين (باللغة التركية). أنقرة. 1996.

6 - الصراع السياسي في تركيا (الأحزاب السياسية والجيش). ف.إ. دانيلوف. ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني. دار حوران. دمشق. ط.1: 1998.

7 - شؤون تركية (1 - 15). مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. إعداد محمد نور الدين. بيروت.

8 - ملفات تركية (تركيا وإسرائيل). يوسف إبراهيم الجهماني. دار حوران. دمشق. ط. 1: 1999.

9 - الأمن والسلام في الشرق الأوسط (الأجندة الأمريكية). تقرير مجموعة الرئاسة (باللغة الإنكليزية). واشنطن. 1997.

10 - بلدان الشرقين الأدنى والأوسط (باللغة الروسية). أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي. معهد الإستشراق. مجموعة من المؤلفين. موسكو. ط1. 1982.

11 - معلومات (العرب بين تركيا وإسرائيل). العدد 25. المركز العربي للمعلومات. تموز 1996.

12 ـ ملفات استراتيجية. تحسين حلبي وإسماعيل دبج. دار الكنوز الأدبية. بيروت. العدد الثاني ـ تشرين الثاني/نوفمبر 1998.
13 ـ أرشيف مجلة الوسط (1995 ـ 1998). لندن.
14 ـ أرشيف مجلة المجلة (1997 ـ 1998). لندن.
15 ـ أرشيف مجلة الشراع (1997 ـ 1998). بيروت.
16 ـ أرشيف مجلة الهدف (1995 ـ 1998). قبرص.
17 ـ أرشيف مجلة الحوادث (1997 ـ 1998). بيروت.
18 ـ أرشيف مجلة شؤون عربية (1996 ـ 1998). بيروت.
19 ـ أرشيف مجلة شؤون الأوسط (1997). بيروت.
20 ـ أرشيف مجلة الأفكار (1997 ـ 1998). بيروت.
21 ـ أرشيف مجلة الصياد (1997 ـ 1998). بيروت.
22 ـ أرشيف مجلة الدفاع العربي (1996 ـ 1997). بيروت.
23 ـ أرشيف مجلة المستقبل العربي (1996 ـ 1998). بيروت.
24 ـ أرشيف مجلة استراتيجيا (1995 ـ 1997). بيروت.
25 ـ أرشيف مجلة الإهرام العربي (1998). القاهرة.
26 ـ أرشيف مجلة العربي (1995 ـ 1998). الكويت.
27 ـ أرشيف مجلة المصور (1998). القاهرة.
28 ـ أرشيف مجلة القاهرة (1997). القاهرة.
29 ـ أرشيف مجلة المشاهد (1998). لندن.
30 ـ أرشيف مجلة الشاهد (1996 ـ 1998).قبرص.
31 ـ أرشيف مجلة سوراقيا (1997 ـ 1998). لندن.
32 ـ أرشيف مجلة دراسات تاريخية (1985 ـ 1994). دمشق.
33 ـ أرشيف مجلة النور (1995 ـ 1998). لندن.
34 ـ أرشيف مجلة علوم اجتماعية (1998). الكويت.
35 ـ أرشيف مجلة الكفاح العربي (1980 ـ 1994). بيروت.
36 ـ أرشيف صحيفة الحياة (1995 ـ 1998). لندن
37 ـ أرشيف صحيفة السفير (1996ـ 1998). بيروت.
38 ـ أرشيف صحيفة نداء الوطن (1997 ـ 1998). بيروت.
39 ـ أرشيف صحيفة الشرق الأوسط (1997ـ 1998).جدة.
40 ـ أرشيف صحيفة المحرر (1997 ـ 1998). نيويورك.
41 ـ أرشيف صحيفة الكفاح العربي (1996 ـ 1998).بيروت.
42 ـ أرشيف صحف البعث وتشرين والثورة (1995 ـ 1998). دمشق.

المحتويات

صدر من ملفات تركية

1 - تركيا وإسرائيل	يوسف ابراهيم الجهماني
2 - تركيا وسوريا	يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي
3 - ثرثرة فوق المياه	يوسف ابراهيم الجهماني
4 - أوج آلان / تركيا والأكراد	يوسف ابراهيم الجهماني

هذه الملفات

تهتم هذه الملفات بشؤون تركيا والأتراك وقضاياهم الداخلية، كما تبحث في شؤون السياسات والعلاقات التركية الخارجية مع الآخر، بدءاً من الجوار العربي وانتهاءً بأمريكا وبلدان الاتحاد الأوروبي وآسيا. ويرى الناشر أن كل كتاب من هذه السلسلة، هو مُعين، لا بد منه للمثقف العربي، ويصلح بأن يُصبح مرجعاً للسياسيين والأكاديميين، سيما المهتمين منهم بالشأن التركي.

هذا الملف

يبحث هذا الملف في المرجع الايديولوجي الرئيسي لتركيا الحديثة منذ تأسيسها، ألا وهو الأتاتوركية. ويتناول بالتمحيص شخصية مؤسس الأتاتوركية (مصطفى كمال) وأفكاره وتاريخه، ومراحل نضاله ضد الاستعمار الغربي، مروراً بتأسيس الجمهورية ورئاسته لها، وحتى وفاته في عام 1938. والشخصية الأخرى هي شخصية معاصرة، ترعرعت في ظل الأتاتوركية حتى أخذت تعتبر من الشخصيات الأولى فيها، وصولاً إلى ممارستها الحكم في تركيا، وتطبيقها نهج أتاتورك الفكري والسياسي. وهذه الشخصية هي بولند أجاويد، رئيس الوزراء الحالي.



دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع

سوريا - دمشق ص.ب 32105

6713079